

اقتصادية شهرية تصدر عن غرفة الرياض

تجارة الرياض

العدد 710 يوليو - أغسطس - سبتمبر 2025م



50 مليار ريال مساهمة الرياضات
الإلكترونية في الناتج المحلي



لجميع الأعداد



تصميم - حجر - رخام
watan_stones
www.watanstones.com



من جبال طويق...
واجهتك تُروي قصة وطن



خفة الرياض

Riyadh Chamber

رئيس مجلس الإدارة

م. عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان

النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة

أ. عبدالله بن ابراهيم الخريف

النائب الثاني لرئيس مجلس الإدارة

أ. عجلان بن سعد العجلان

أعضاء مجلس الإدارة (حسب الترتيب الأبجدي)

م. ابراهيم بن عبدالرحمن بن الشيخ

أ. تركي بن خالد العجلان

م. ثامر بن عبدالله بن ريس

أ. خالد بن عبدالرحمن القويز

أ. خلود بنت عبدالعزيز الدخيل

أ. زياد بن عبداللطيف آل الشيخ

أ. سالم بن علي العجمي

أ. سلمان بن مسعد العتيبي

أ. عبدالسلام بن عبدالرحمن الماجد

أ. عبدالعزيز بن فهد العنقري

أ. عبدالله بن سعود الرميح

أ. عدنان بن عبدالله الخلف

أ. لطيفة بنت عبدالله الوعلان

أ. محمد بن عبدالله المرشد

أ. نعيمش بن فهد العجمي

الأمين العام
ناصر بن عثمان أبو حيمد

رئيس التحرير
حميد بن عوض العنزي

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
هاتف: 4040044 تحويلة: 418
بريد الإلكتروني: onezih@rdcci.org.sa

إن الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كاتبها
وليس بالضرورة عن تجارة الرياض أو الناشر. كما
أن إعادة استخدام كل
أو جزء مما هو وارد في هذه المجلة من دون إذن الناشر
يعرض للمسائلة القانونية



في هذا العدد

08



سمو ولي العهد يشرف
الحفل الختامي لبطولة كأس
العالم للرياضات الإلكترونية

09



العيكان يبحث مع محافظ
مشاريع تحديات الصغيرة
والممتوسطة

28



أبو حمزة يلتقي مدير مكتب
مصادر قطر

14



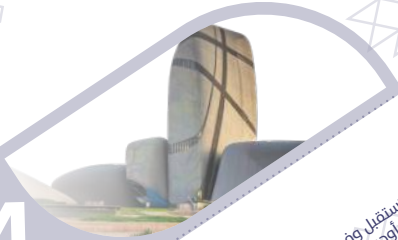
غرفة الرياض تحتفل
باليوم الوطني الدو

38



21.5 % من مستخدمي الإنترنت
في المملكة يستخدمون
الدكاء الاصطناعي

54

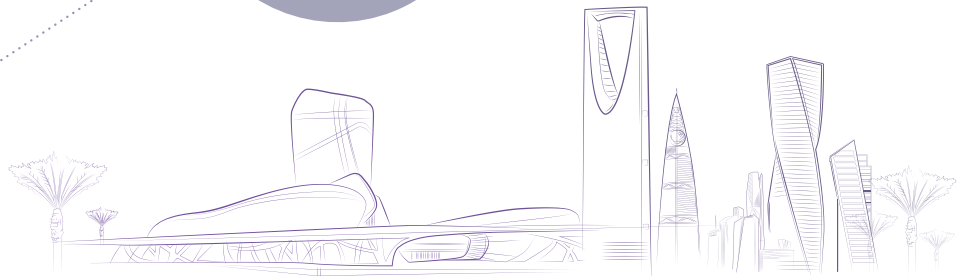


مسيرة التحول الصناعي في
المملكة توضح رؤية 2030

62



غرفة الرياض تستقبل وفد
غرفة قطر ليبحث أوجه التعاون





خدمات التوظيف والتوجيه المهني

- ▲ تنظيم المحاضرات وورش العمل المتخصصة لتزويد الباحثين عن عمل بمهارات تضاف لهم في مسيرتهم المهنية
- ▲ التوجيه والإرشاد المهني للباحثين عن عمل من الجنسين .
- ▲ تكريم سنوي للشركات الرائدة في مجال التوظيف .

- ▲ حصر الفرص والشواغر الوظيفية لدى منشآت القطاع الخاص
- ▲ تنظيم مقابلات التوظيف والملتقيات الوظيفية للمنشآت ودعوة لباحثين عن عمل لحضورها .

اعرف أكثر:

chamber.sa | 920004565

صناعة الألعاب الإلكترونية

في مشهد عالمي فريد من نوعه، وبرعاية كريمة وتشريف مشهود من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، اختتمت بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية لعام 2025م في العاصمة الرياض، ليس فقط كتظاهرة رياضية وترفيهية، بل كمحطة فاصلة في مسيرة المملكة نحو قيادة عالمية في هذا القطاع الحيوي.

ويأتي تشريف سمو ولي العهد -حفظه الله- للبطولة امتدادًا لدعمه الكبير والمستمر لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، من خلال حزمة متكاملة من التشريعات والأنظمة تقودها الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية التي أطلقها سموه عام 2022م، بهدف بناء قطاع تنافسي عالمي مستدام، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

إن النجاح المبرر للبطولة – بمشاركة أكثر من (2000) لاعب من (100) دولة، وبحضور جماهيري تجاوز (3) ملايين زائر، ومتابعة رقمية فاقت (750) مليون مشاهد، وتنظيم أكثر من (1500) فعالية مجتمعية وثقافية وترفيهية مصاحبة لها، قد أثرت التجربة وأضفت على الحدث طابعًا إنسانيًا وتفاعليًا، وكل هذا النجاح – ليس نهاية الطريق، بل بداية فصل جديد، تقوده المملكة بثقة، من خلال استثمارات نوعية، وتنظيم استثنائي، ودعم غير مسبوق من القيادة الرشيدة.

وفي هذا العدد، نسلط الضوء على الحفل الختامي لهذه البطولة التاريخية، لنوضح كيف استطاعت المملكة أن تمزج بين الابتكار والتنافسية، وأن تؤسس لمرحلة جديدة من صناعة الألعاب الإلكترونية، وبهذا النجاح يتأكد أن في الرياض، لا تُصنع الأحداث فقط، بل يُعاد تعريف المستقبل.

الآن..

جميع خدماتك بضغطة واحدة
عبر تطبيق غرفة الرياض



تصديق الخطابات المفتوحة

تصديق خطابات PDF

طباعة شهادة الاشتراك

طباعة شهادة تعريف المنشأة

النماذج الجاهزة

شهادة إعادة التصدير



حمل التطبيق
وواصل أعمالك

وبكل سهولة خدمة الدفع بواسطة:

VISA

سدا

مدي mada

Apple Pay



سمو ولي العهد يُشرف الحفل الختامي لبطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية

محقة نجاحاً عالمياً لافتاً؛ مما مهد الطريق لتنظيم النسخة الثانية في 2025 بمستوى تنظيمي وتقني غير مسبوق.

فوائد اقتصادية

وعززت المملكة من خلال استضافة هذا الحدث الاستثنائي موقعها المتقدم عالمياً في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية، حيث قدمت تجربة نوعية تميز بين المنافسة والابتكار، وأسهمت في رفع مؤشرات الأداء، إذ سجلت البطولة نموًا لافتًا في مبيعات التذاكر بنسبة 53%، وارتفاعًا في متوسط الطلب على المحتوى بنسبة 40%، مع زيادة المبيعات الدولية بنسبة 64%، إلى جانب بث المنافسات عبر 35 لغة إلى أكثر من 100 دولة، ضمن إنتاج إعلامي عالمي عكس حجم التنظيم ومستوى الحضور.

واحتضنت منطقة "بوليفارد رياض سيتي" على مدار أيام البطولة، أكثر من 3 ملايين زائر، فيما تابع المنافسات عبر المنصات الرقمية أكثر من 750 مليون مشاهد حول العالم، بمعدل مشاهدة إجمالي تجاوز 350 مليون ساعة. كما شهدت الفعاليات المصاحبة تنظيم أكثر من 1500 فعالية مجتمعية وثقافية وترفيهية، أثرت التجربة وأضفت على الحدث طابعاً إنسانياً وتفاعلياً.

ومع ختام بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية لعام 2025م، تواصل الرياض ترسيخ موقعها كعاصمة عالمية للرياضات الإلكترونية، بإضافة إنجاز جديد إلى سجل المملكة الحافل بالنجاحات العالمية، مما يعزز مستهدفات تطوير قطاعي الرياضة والترفيه، ويدفع بعجلة التحول الرقمي إلى آفاق أوسع.

البطولة، مؤكداً أن المملكة تمكنت من بناء تجربة عالمية فريدة من نوعها، جمعت بين تنوع الألعاب وقوة المنافسات وجاذبية التجارب الترفيهية، إضافة إلى حضور جماهيري عالمي، ومتابعة واسعة عبر المنصات الإلكترونية.

مشاركة واسعة

وشهدت البطولة التي استمرت 7 أسابيع مشاركة واسعة من أندية ولاعبين يمثلون مختلف دول العالم، وحضور جماهيري وإعلامي غير مسبوق، شارك خلالها 2000 لاعب محترف، تنافسوا ضمن 200 ناد من 100 دولة في 25 بطولة تمثل أشهر الألعاب الإلكترونية.



على مستوى العالم، مما منح الحدث طابعاً عالمياً فريداً، وحقق أرقاماً قياسية على مختلف الأصعدة، من حيث عدد البطولات وقيمة الجوائز والتفاعل الجماهيري.

وانطلقت بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية بفكرة سعودية، أعلن عنها سمو ولي العهد -حفظه الله- في عام 2023، لتستضيف الرياض نسختها الأولى عام 2024

شرف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، الحفل الختامي لبطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية لعام 2025م في مدينة الرياض، وتوج سمو ولي العهد -حفظه الله- "فريق فالكونز" الفائز بكأس العالم للرياضات الإلكترونية.

وتصدر النادي المتوج ترتيب البطولة برصيد 5200 نقطة، ليحصد بذلك الجائزة الكبرى البالغة 7 ملايين دولار من إجمالي جوائز البطولة التي تخطت 70 مليون دولار كأكبر مجموع جوائز في تاريخ قطاع الرياضات الإلكترونية عالمياً، حيث وزعت على الفرق واللاعبين الفائزين بالبطولات المختلفة، والمشاركين فيها وفق ترتيبهم بالبطولة.

تجربة عالمية

ويأتي تشريف سمو ولي العهد -حفظه الله- لبطولة امتداداً لدعمه الكبير والمستمر لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، من خلال حزمة متكاملة من التشريعات والأنظمة تقودها الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية التي أطلقها سموه عام 2022م بهدف بناء قطاع تنافسي عالمي مستدام، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث تعد هذه الإستراتيجية ركيزة أساسية لتوفير

39 ألف وظيفة، والمساهمة بما يصل إلى 50 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، إضافة إلى دعم تأسيس الشركات الناشئة واستقطاب الاستثمارات العالمية في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية.

من جانبه أشاد الرئيس التنفيذي لمؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية رالف رايشتر، بدعم سمو ولي العهد -حفظه الله- لهذه

العيكان يبحث مع محافظ منشآت تحديات الصغيرة والمتوسطة



استقبل الأستاذ سامي الحسيني، محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، في مقر الهيئة، المهندس عبدالله العيكان، رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، والوفد المرافق له.

وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز التعاون بين "منشآت" وغرفة الرياض، لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من دوره الحيوي في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما تناول اللقاء أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، لا سيما في مجالات التدريب والتمويل، إلى جانب مناقشة آليات التعاون المشترك لإيجاد حلول مبتكرة، وتنسيق الجهود لتطوير خدمات نوعية تساهم في نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الغرفة المتواصلة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجهات ذات العلاقة، بما يحقق التمكين الفعلي للمنشآت ويعزز بيئة الأعمال في المملكة.





هيئة المنافسة تلتقي رجال الأعمال بغرفة الرياض

الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition



كما تناول اللقاء أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في مجال المنافسة، ومبادرات الهيئة في تعزيز بيئة الاستثمار، وتبني أحدث الممارسات العالمية في رصد المنافسة ومنع التركيز الاقتصادي، إضافة إلى دورها في تعزيز شراكاتها مع الجهات المعنية، بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة تقوم على قواعد العدالة والشفافية.

واستعرض اللقاء الدور الذي تضطلع به الهيئة في تعزيز البيئة التنافسية من خلال تطبيق نظام المنافسة، الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية في الأسواق، ومكافحة الممارسات الاحتكارية، وتطرق المتحدثون إلى آليات الهيئة في رصد وتقييم سلوك المنشآت في السوق، واتخاذ الإجراءات النظامية لضمان منافسة عادلة بين مختلف المنشآت.

نظمت الغرفة لقاءً مشتركاً ضم مسؤولين من الهيئة العامة للمنافسة ومجموعة من أصحاب الأعمال، وذلك بحضور سعادة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة الدكتور فهد بن إبراهيم الشثري، ورئيس مجلس إدارة غرفة الرياض المهندس عبدالله العبيكان، إلى جانب عدد من ممثلي الشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.



محافظ منشآت يستقبل رئيس وأعضاء اللجنة التجارية



بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يضمن استدامة ونمو القطاع. واتفق الطرفان على تكثيف الجهود لنشر وتعميم خدمات الهيئة على مشتركين في غرفة الرياض، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة، إضافة إلى تعزيز التعاون لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه المنشآت الناشئة.

البيئة الحاضنة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما اطلع الوفد على أبرز الخدمات والمبادرات التي تقدمها مراكز دعم المنشآت ومركز الابتكار التابعة للهيئة، والاذان يسهمان في دعم رواد الأعمال وتقديم الحلول المبتكرة لتطوير أعمالهم. وأكد الجانبان خلال اللقاء أهمية تعزيز قنوات التعاون المشترك، والعمل على معالجة التحديات التي تواجه رواد الأعمال

التقي محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، الأستاذ سامي الحسيني، في مقر الهيئة بالرياض، الأستاذ تركي العجلان، عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التجارية بالغرفة، يرافقه عدد من أعضاء اللجنة. وشهد اللقاء مناقشة أوجه التعاون المشترك بين "منشآت" وغرفة الرياض، بما يساهم في دعم وتمكين منظومة ريادة الأعمال، وتعزيز





الغرفة تطلق منصة طموح لدعم تنمية القدرات البشرية

وأكد المهندس عبدالله العبيكان، رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، أن تدشين منصة "طموح" يأتي في إطار حرص الغرفة على دعم مسيرة التنمية الوطنية من خلال توفير بيئة تدريبية متطورة تواكب أحدث الممارسات العالمية، مع دعم مراكز التدريب الأهلية وتمكينها عبر هذه المنصة كحلقة وصل تعزز من تكامل الجهود في قطاع التدريب. يُذكر أن منصة "طموح" تعتمد على بنية تقنية متقدمة وتتوافق مع معايير الجودة والحوكمة المعتمدة دولياً، حيث حصلت على عدة اعتمادات منها دولية ما يعكس التزام الغرفة بأعلى معايير الجودة والموثوقية في تقديم الخدمات التدريبية. وشهد الحفل توقيع اتفاقيات بين الغرفة وعدد من الجهات تهدف إلى الاستفادة من خدمات المنصة.

رؤية المملكة 2030 من خلال رفع كفاءة وتطوير العنصر البشري. وتتميز المنصة بمجموعة من الخصائص التقنية الحديثة، من بينها: برامج تدريبية متنوعة ومرنة تغطي احتياجات القطاعات المختلفة، أدوات تقييم وتحليل احترافية قبل وبعد التدريب، دعم أساليب التدريب المتنوعة (الحضوري والافتراضي والدمج)، وشهادات إلكترونية معتمدة. كما توفر المنصة أدوات متقدمة لإعداد خطط تدريبية متكاملة لجهات العمل مع إمكانية متابعة الأداء وتقييم أثر البرامج التدريبية. وتتيح المنصة كذلك لمزودي التدريب المحليين والدوليين تقديم برامجهم التدريبية عبر بوابة موحدة، بما يعزز من تنوع وجودة المحتوى التدريبي المتاح ويلبي متطلبات السوق بشكل أكثر كفاءة ومرونة.

في خطوة تعزز من جهودها في تطوير رأس المال البشري ومواءمة مخرجات التدريب مع متطلبات سوق العمل، أعلنت غرفة الرياض عن تدشين منصتها الرقمية الجديدة "طموح"، والتي تعد منصة متكاملة صممت خصيصاً لدعم الأفراد وجهات العمل ومزودي التدريب على حد سواء.

وتهدف منصة "طموح" التي أطلقها رئيس مجلس إدارة الغرفة المهندس عبدالله العبيكان بحضور مسؤولين من عدة جهات حكومية وخاصة، إلى الإسهام في تحقيق مستهدفات



أبلغنا ..



أبلغنا ..

عن التحديات التي تواجه نشاطك من خلال
خدمة تواصل مع قطاعك (مركز التحديات)

عبر منصة بوابة اعمالك

mybusiness.chamber.sa

عزنا بطبعنا

اليوم الوطني السعودي 95

SAUDI NATIONAL DAY 95

غرفة الرياض تحتفل باليوم الوطني الـ 95

احتفلت غرفة الرياض بالذكرى الـ 95 لليوم الوطني، وذلك في مقر مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة، وعدد من أعضاء المجلس، والأمين العام الأستاذ ناصر أبو حيمد، ومنسوبي الغرفة.

وفي كلمته خلال الحفل، رفع النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة، الأستاذ عبدالله الخريف، التهاني إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - مؤكداً أن اليوم الوطني مناسبة نستذكر فيها ملحمة التوحيد التي قادها الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبد الرحمن - طيب الله ثراه - وما تلاها من مسيرة تنمية شاملة، وصولاً إلى العهد الزاهر، الذي يشهد تحولات تاريخية ونهضة اقتصادية كبرى في ظل رؤية المملكة 2030.

وأضاف أن احتفال الغرفة بهذه المناسبة يعكس اعتزازها باليوم الوطني، وتجديد التزامها بمواصلة دورها كشريك فاعل في التنمية، وداعم لمسيرة النهضة الاقتصادية.

وتخلل الحفل فقرات ثقافية وتراثية، واختتم بأداء العرضة الوطنية، التي جسدت مشاعر الفخر والانتماء للوطن.



عزنا بطبعنا
اليوم الوطني السعودي 95



الغرفة تفوز بدرع التميز الماسي

فازت الغرفة بدرع التميز الماسي من منصة فرصة لعام 2024م، وذلك نظير حصولها على تقييم 5/5 من الموردين وطرحها 1.171 فرصة عبر المنصة بأكثر من خمسين مليون ريال.

يذكر ان عدد الموردين المشتركين بالمنصة 34 ألف موردا، وهي تهدف لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح مشتريات الجهات من خلالها.



د. اليحيى يشارك بورقة عمل حول الوساطة العقارية



العقاريين كشركاء في تحسين جودة المنتج وتثقيف المستهلك، إضافة إلى دعم التحول الرقمي في الأنشطة العقارية لتسريع الوصول للمعلومات وتطوير الأداء. كما أكدت على أهمية تكامل الأدوار بين اللجان العقارية، والمطورين، والجهات الحكومية لتنفيذ مشاريع مستدامة ذات أثر ملموس.

شاركت الغرفة ممثلةً باللجنة العقارية بورقة عمل في ملتقى الوساطة العقارية، قدمها رئيس اللجنة د. تركي اليحيى خلال جلسة "جودة المنتج العقاري وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة".

وأكدت الورقة على أهمية توجيه السياسات والمنتجات العقارية نحو تحقيق مفاهيم المدن الذكية، والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز جودة المنتج العقاري بما يخدم رفاه المواطن ويضمن توازن التنمية الحضرية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما استعرضت الورقة عددًا من الموضوعات العقارية من خلال محوري: توجيه المنتج العقاري لخدمة رؤية المملكة في بناء مدن ذكية ومستدامة، ودور التشريعات في ضمان جودة المنتج العقاري وربطه بمفاهيم المسؤولية والتنمية. كما أوصت بتطوير معايير موحدة لتقييم جودة المنتج العقاري تشمل الجوانب الفنية، الاقتصادية، والاجتماعية.

وشددت الورقة على تعزيز دور الوسطاء





قناة واتساب الغرفة



كن على اطلاع

المعارض | الوفود الدولية | محاضرات

دورات تدريبية | فرص التوظيف | تقارير ودراسات

ورشة تناقش تحديات تطبيق نظام السجل التجاري الجديد

وزارة التجارة
Ministry of Commerce



الإدارة ورئيس اللجنة التجارية، أهمية ما طُرح في الورشة من مثيرات حول معالجة التحديات التي تواجه تطبيق النظام، مشيرًا إلى دور النظام في تعزيز تنافسية المملكة كوجهة استثمارية، وتطوير القطاع التجاري، ورفع مستوى موثوقية البيانات التجارية.

كما نوّه بالتطور المتسارع الذي تشهده وزارة التجارة في خدماتها، من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، وما لذلك من أثر في توسّع الاستثمارات، وزيادة جاذبية السوق السعودية أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

الاستثمارات، وتحقيق مستهدفات رؤية 2030، إضافة إلى مكافحة التستر التجاري. وأشار إلى أن المسجلين في السجل التجاري سيُمنحون مهلة مدتها خمس سنوات من تاريخ نفاذ النظام، لتصحيح أوضاع سجلاتهم التجارية الفرعية، على أن تُشطب جميع السجلات الفرعية بانتهاء المهلة، وفق آلية تحددها وزارة التجارة.

وأضاف أن تصحيح السجل التجاري الفرعي يتم إما من خلال تأسيس شركة جديدة، أو نقل السجل إلى شخص آخر غير مقيد في السجل التجاري، أو شطب السجل نهائيًا. من جانبه، أكد أ. تركي العجلان، عضو مجلس

استعرضت ورشة عمل "التعريف بنظام السجل التجاري الجديد"، التي نظمتها الغرفة بالتعاون مع وزارة التجارة، أهداف النظام ودوره في تبسيط الإجراءات، والآلية التي يتيحها للمنشآت لممارسة جميع أنشطتها التجارية من خلال سجل تجاري واحد، كما ناقشت الورشة أبرز التحديات التي تواجه تطبيق النظام، خاصة فيما يتعلق بربط التراخيص مع الجهات ذات العلاقة.

وأوضح الأستاذ أحمد المجحد، مدير أنظمة وسياسات التجارة في الوزارة، خلال استعراضه ملامح النظام، أن النظام يهدف إلى تعزيز البيئة التنافسية وتحقيق الامتثال، وجذب



ورشة عمل مشتركة لتطوير بيئة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة



ناقشت ورشة عمل مشتركة نظمتها الغرفة بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك انطلاقاً من الدور المهم الذي يمثلها هذا القطاع كمحرك أساسي في دعم الاقتصاد الوطني.

كما ناقشت الورشة، من خلال محاورها المتعددة، سبل تطوير البيئة التنظيمية، وقضايا الدعم وجودة الخدمات التي تقدمها الجهات ذات العلاقة، بهدف النهوض بالقطاع من خلال تعزيز التكامل بينها. كما بحث المشاركون في الورشة وسائل تطوير إمكانات النمو والاستدامة في القطاع، وآليات تمكين رواد الأعمال في القطاعات الواعدة، وتحسين بيئة الأعمال بما يساهم في تحفيز الابتكار.



شراكة استراتيجية بين الغرفة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

وبحث آليات الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لدى الطرفين لتعزيز التنمية الاقتصادية المبنية على المعرفة والتقنية.

وأكدت الغرفة حرصها على بناء علاقات استراتيجية مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بما يواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030 في دعم الابتكار وتمكين ريادة الأعمال، مشيدة بالدور الرائد الذي تضطلع به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في هذا المجال.

من جانبهم، عبّر مسؤولو المدينة عن ترحيبهم بتعزيز أطر التعاون مع الغرفة، مشيرين إلى أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة لتسريع وتيرة التطوير في مجالات التقنية والبحث العلمي وريادة الأعمال.

إلى دعم مبادرات وبرامج ريادة الأعمال، واستعرض الجانبان خلال اللقاء الفرص المتاحة لتطوير الشراكة في مشاريع البحث والابتكار،

عقدت الغرفة اجتماعاً تنسيقياً مع مسؤولي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، جرى خلاله مناقشة أوجه التعاون المشترك في مجالات البحوث العلمية والدراسات، بالإضافة





السياحة تبحث تحديات قطاع الضيافة

عقدت لجنة السياحة والترفيه والفعاليات لقاء مع سعادة وكيل وزارة السياحة للتراخيص والتصنيف أ. عبدالمحسن المزيد وعدد من قيادات الوزارة، تم خلاله مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين في قطاع الضيافة بما يتعلق بالتراخيص والتصنيف والمخالفات على مرافق الضيافة السياحية.

كفالة Kafalah

برنامج ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises Loan Guarantee Program

كعنصر حاسم لتحقيق النجاح والاستدامة. كما شهد اللقاء استعراض عدد من القصص الملهمة لشباب سعوديين تمكنوا من تجاوز التحديات، وحققوا إنجازات مميزة في مجالات ريادة الأعمال، مما شكّل حافزاً للحضور وداعماً لثقافة المبادرة والابتكار.

برنامج كفالة لدعم وتمويل رواد الأعمال والمشاريع الناشئة، تأكيداً على الالتزام برؤية المملكة 2030 في تمكين الشباب وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية. وتناول اللقاء عدداً من المحاور، من أبرزها: تقييم الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع قابلة للنمو، وآليات الاستفادة من الحلول التمويلية، إضافة إلى مهارات إدارة التمويل

تمكين رواد الأعمال عبر برنامج كفالة

أقامت الغرفة بالتعاون مع برنامج كفالة، لقاءً بعنوان "مهارات الشباب لاقتصاد واعد"، وذلك، تزامناً مع اليوم العالمي لمهارات الشباب. ويأتي تنظيم اللقاء في إطار حرص الغرفة على تعزيز دور الشباب في الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيزهم على تطوير مهاراتهم بما يتناسب مع متطلبات مشاريعهم الناشئة، إلى جانب التوعية بالخدمات التي يقدمها



لقاء يشرح التحول الرقمي بالقطاع الصحي



ويأتي هذا اللقاء تأكيداً على اهتمام الغرفة بدعم الشراكات المثمرة التي تعزز الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الصحي، وتفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستفادة من التقنيات الحديثة والخدمات التي تقدمها الشركة والتي من بينها خدمة الملف الموحد، ونظام رقيم الخاص بتسجيل المعلومات الطبية الخاصة بالمرضى ومنصة يمامة لتحليل ومعالجة البيانات الصحية.

استضافت الغرفة ممثلة بلجنة القطاع الصحي مسؤولي شركة "لين" لخدمات الأعمال، وذلك ضمن جهودها لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ودعم التحول الرقمي في القطاع الصحي.

وتم في اللقاء تقديم عرض لأبرز الخدمات التقنية الصحية التي تقدمها الشركة، والحلول الرقمية المخصصة للقطاع الصحي، والدور الذي تضطلع به لدعم التحول الرقمي لقطاع الرعاية الصحية بالمملكة.



لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات تبحث التحديات

بحثت لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بالغرفة في اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ سليمان العجلان، أبرز التحديات التي تواجه القطاع، لا سيما في مجالات التمويل والاستثمار. وتطرق الاجتماع إلى قلة فرص التمويل والدعم الاستثماري المتاحة لرواد الأعمال والمنشآت الناشئة في القطاع. وأوصت اللجنة بتنفيذ استطلاع لقياس مدى توفر هذه الفرص من وجهة نظر العاملين في القطاع، إلى جانب إعداد دراسات متخصصة تساهم في تطوير السياسات والحلول الداعمة لنموه.

مختصون يسلطون الضوء على متطلبات الإدراج في نمو



نظمت الغرفة ممثلة بلجنة الخدمات المالية والاستثمار لقاءاً للتعريف بالمتطلبات المالية والقانونية لإدراج الشركات في سوق نمو، وذلك بمشاركة مجموعة من المختصين في الأسواق المالية.

وتناول اللقاء عدد من المحاور الهامة، أوضح خلالها المتحدثون مزايا الإدراج في سوق نمو مقارنة بالسوق الرئيسية والأسواق الأخرى، مؤكداً أن الإدراج في نمو يوفر العديد من الفوائد والمميزات للشركات من بينها زيادة

رأس المال والسيولة.

وقالوا إن سوق نمو يعزز من موثوقية الشركة ويفتح فرصا لشركات استراتيجية تدعم تطورها إضافة الى الكثير من المزاي

الآخرى مشيرين الى ان تداول هو أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما انها تندرج ضمن أكبر أثنين عشر سوق مالي بقيمة سوقية تبلغ 2.7 تريليون دولار.

وقالوا إن السوق الموازي (نمو) يتم التداول فيه بمستويات تقييم أعلى مقارنة بالأسواق العالمية، مشيرين الى ان الشركات التي انتقلت للسوق الرئيسية من نمو حققت نموا ملحوظا في مضاعفات التقييم عند إدراجها، حيث تم تداولها بمكرر ربحية أعلى مقارنة بمكرر الربحية في تداول.

وفي حديثهم عن متطلبات الإدراج في "سوق نمو" أكدوا أن نمو تقدم إطار تنظيمي أكثر مرونة مقارنة بالسوق الرئيسية، مما يسهل الوصول إلى رأس المال ويساعد الشركات على جذب المستثمرين مستعرضين في هذا الجانب عددا من متطلبات الإدراج وخطوات عملية الطرح العام الأولي في نمو مستعرضين في هذا الجانب بعض الفوارق بين السوق الرئيسية وسوق نمو وذلك من حيث القيمة السوقية، والأسهم المطروحة، والمساهمين، وغيرها الجوانب الأخرى.



اجتماع بين هيئة الاتصالات وغرفة الرياض لتمكين قطاع التقنية



عقد نائب محافظ هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لقطاع التقنية م. رائد الفايز، اجتماعاً مع لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بالغرفة، برئاسة أ. سليمان العجلان، وبحضور وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للتكنولوجيا، أ. محمد الربيعان، وأمين عام الغرفة أ. ناصر أبو حيمد.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بتمكين قطاع تقنية المعلومات، حيث تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك يعنى بدراسة التحديات التي تواجه القطاع، واقتراح الحلول المناسبة، بما يساهم في تعزيز تنافسيته ودعم دوره في النهضة الرقمية.

جائزة عصاميون تكرم الغرفة



كرمت جائزة عصاميون خلال حفلها الختامي غرفة الرياض ممثلة بنائب الأمين العام لدعم الأعمال الدكتور محمد بن لفا المطيري، من قبل رئيس مجلس إدارة شركة ماسك الأستاذ إبراهيم محمد السبيعي ونائبه الأستاذ ناصر محمد السبيعي، وذلك تقديراً لجهود الغرفة في أعمال الجائزة.

برنامج تدريبي حول الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل

العملية والمحاوالت التفاعلية، أبرزها التعرف على أدوات الذكاء الاصطناعي الأكثر استخداماً في بيئات الأعمال، وأساليب تحسين محركات البحث باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب عرض تجارب عملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الأعمال. ويأتي تنظيم البرنامج ضمن خططها لتأهيل الكوادر البشرية وتمكينهم من المهارات الرقمية المطلوبة، بما يعزز جاهزيتهم لمواكبة متغيرات سوق العمل ويساهم في بناء بيئة عمل أكثر كفاءة وابتكاراً.

الذكاء الاصطناعي المتقدمة في محركات البحث للارتقاء بجودة الأداء المؤسسي. وتضمن البرنامج مجموعة من التطبيقات

نظمت الغرفة برنامجاً تدريبياً بعنوان "الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل ومحركات البحث"، وذلك في إطار جهودها لتعزيز التحول الرقمي ورفع كفاءة منسوبيها في التعامل مع التقنيات الحديثة.

واستهدف البرنامج تزويد المشاركين بالمعرفة الأساسية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل، مع التركيز على آليات تحسين الإنتاجية، وتحليل البيانات، وتوظيف أدوات



استخدامات الذكاء الاصطناعي في الشركات الناشئة

عقدت الغرفة ممثلة في لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات لقاء (عن بعد) استعرض فيه أ. ناهض الحربي المتخصص في تقنية المعلومات والتحول الرقمي تطبيقات عملية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في الشركات الناشئة، كما تطرق للحديث عن برمجة السلسلة الخاصة بإتقان هذه التقنية، إضافة إلى عملية الالتمة عبر استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي مع تطبيق عملي J MVP.

اقتراح مبادرات لدعم القطاع الصحي

ناقشت لجنة القطاع الصحي بالغرفة في اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ عبدالعزيز آل الشيخ، خطة عمل اللجنة واستراتيجيتها للمرحلة القادمة.

وقد أوصى الأعضاء بتشكيل فريق عمل يُعنى بتحديد أبرز التحديات التي تواجه القطاع، إلى جانب اقتراح المبادرات المناسبة لمعالجتها ودعم تطور القطاع الصحي.



الاستثمار تستعرض التعديلات الجديدة



وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

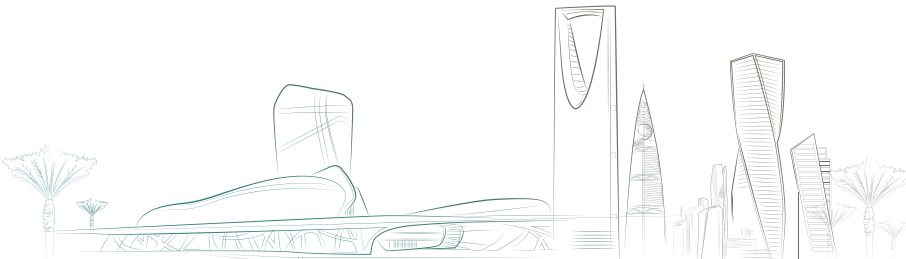
بين المستثمرين المحليين والأجانب. وأوضحت الوزارة أن النظام يمنح المستثمرين الحق في الدخول إلى أي قطاع أو نشاط غير مستثنى مع ضمان الحقوق وتنظيم المحفزات وتعزيز الحوكمة. كما يشمل النظام آليات مرنة لتسوية النزاعات عبر القضاء أو التحكيم أو الوسائل البديلة ما يعزز الثقة في المنظومة الاستثمارية السعودية. ويهدف نظام الاستثمار لتسهيل ممارسة الأعمال، وضمان المساواة بين المستثمرين، وتحقيق

في خطوة تستهدف الارتقاء ببيئة الاستثمار في المملكة وتعزيز تنافسيتها، استعرضت وزارة الاستثمار التعديلات الجوهرية على نظام الاستثمار الجديد



المنافسة العادلة، إضافة إلى حوكمة المحفزات وضمان الحقوق. ويُعد هذا اللقاء امتداداً لجهود وزارة الاستثمار في تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال، ورفع الوعي بالتحديثات التشريعية التي تُسهم في تمكين المستثمرين، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وانفتاحاً.

خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الرياض بالتعاون مع الوزارة، بحضور نخبة من المستثمرين وممثلي القطاع الخاص، ويأتي النظام الجديد الذي صدر في شهر أغسطس من العام الماضي في 16 مادة، في إطار الاستراتيجية الوطنية للاستثمار ويمثل نقلة نوعية في تطوير الإطار التشريعي للاستثمار، إذ يواكب المتغيرات العالمية ويعزز من جاذبية المملكة كمركز إقليمي وعالمي للاستثمار. وخلال اللقاء بينت الوزارة رحلة إعداد النظام وتحديثه موضحة أن النظام الجديد يحقق المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية، ويؤسس لبيئة استثمارية تتسم بالشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص





البيئة والاقتصاد الدائري تناقش خطتها الاستراتيجية



كما استعرضت اللجنة استعداداتها لعقد منتدى الاستدامة البيئية، وناقشت المشاركة في الفعاليات والمناسبات الدولية المعنية بالبيئة، بهدف تبادل الخبرات وتسهيل الضوء على جهود المملكة في مجال التنمية المستدامة. وتطرق الاجتماع إلى أهمية تعزيز التواصل مع الجهات ذات العلاقة لاستكشاف الفرص الاستثمارية في القطاع البيئي، بما يساهم في تحفيز المبادرات النوعية ودعم الاستثمارات المستدامة في هذا المجال الحيوي.

المعتمدة في المملكة، وتوظيفها في إنتاج الطاقة البديلة لاستخدامها داخل المصانع، بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية والمساهمة في تحقيق مستهدفات الاستدامة البيئية. ومن جهة أخرى كانت اللجنة قد ناقشت في اجتماعها الدوري برئاسة الأستاذ طلال الرشيد، الخطة الاستراتيجية، حيث تمت الموافقة على عدد من المبادرات التي تساهم في دعم التوجهات البيئية وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري.

عقدت لجنة البيئة والاقتصاد الدائري بالغرفة ورشة عمل استعرضت خلالها استراتيجيتها للفترة القادمة، وبحث وضع خطط العمل المستقبلية للجنة خلال السنوات الأربع المقبلة. وتركزت محاور النقاش حول عدد من الموضوعات البيئية المهمة، من أبرزها الحياة الفطرية، وإدارة النفايات، وتعزيز الغطاء النباتي، إلى جانب التحديات التي تواجه القطاع البيئي في المنطقة.

كما ناقشت الورشة آليات الاستفادة من النفايات الصناعية وفقاً للتشريعات والأنظمة البيئية

البيئة والمياه تستعرض فرصا استثمارية

الفرص، وآلية التقديم لها عبر منصة فرص. من جانبه، استعرض د. محمد مفرح، مدير عام الإدارة العامة للاستثمار بالمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، أهمية وجاذبية الاستثمار في أراضي الغطاء النباتي، والتي تشمل مجالات متنوعة، إضافة إلى الفرص المستهدفة طرحها خلال عام 2025، إلى جانب الفرص الاستثمارية الموسمية

أدار الورشة م. محمد الرمضان، رئيس لجنة الزراعة والمياه بالغرفة، واستعرض خلالها أ. خالد الحريشي، مدير إدارة استثمار الأصول بالوزارة، الفرص الاستثمارية المطروحة في عدد من محافظات منطقة الرياض، والتي تشمل مراكز خدمات تسويقية ومشاريع زراعية وحيوانية، إضافة إلى أبرز الفرص المتاحة في مناطق المملكة الأخرى، كما أوضح المعايير الفنية للاستفادة من هذه

استعرضت ورشة عمل "الفرص الاستثمارية في قطاعات الوزارة والممكنات النظامية"، التي نظمتها الغرفة، ممثلة بلجنة الزراعة والمياه، وبالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، عدد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الزراعة، والإنتاج الحيواني، والغطاء النباتي، والبيئة، وذلك في منطقة الرياض وعلى مستوى المملكة.



بمدينة الرياض، وأكد أن هذا القطاع الخاص يُعد شريكاً استراتيجياً مهماً في الاستفادة من هذه الفرص.

وعن دور صندوق التنمية الزراعية في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي بمناطق المملكة، أكد المهندس سعد الحماد، مدير عام الإدارة العامة لتطوير الأعمال بالصندوق، أن الصندوق يسعى إلى تنمية القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية باستخدام أفضل الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة، وأشار إلى أن

33.4 وقروض المشاريع الزراعية المتخصصة بقيمة مليار ريال

38.6 تبلغ القروض التنموية منها مليار ريال

72 حجم التمويل الذي قدمه الصندوق منذ انطلاقة بلغ مليار ريال

14.8 موضحاً أن حجم التمويل المقدم من فرع الصندوق بمنطقة الرياض، بلغ منذ إنشائه وحتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، بلغ مليار ريال

التصدير والاستيراد يستعرض خدماته التمويلية

ومحرراً فاعلاً للتنمية المستدامة، تماشيًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. حيث يقدم البنك حزمًا تمويلية مخصصة لهذه المنشآت، من ضمنها الضمانات البنكية، والتي تمكّنها من الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع برنامج "كفالة" والبنوك المحلية، حيث يمكنها الحصول على تمويل عبر كفالة تصل قيمته إلى 15 مليون ريال، أو عبر الضمانات البنكية بقيمة تصل إلى 30 مليون ريال وذلك لتعزيز أنشطتها التصديرية.

النفطية من الوصول إلى الأسواق العالمية، من خلال سد الفجوات التمويلية، وتقليل مخاطر التصدير، وتقديم حلول تمويلية متنوعة تشمل منتج الضمانات، التي تستفيد منها عدة فئات، تشمل المصدرين، والمشتريين الدوليين، والمؤسسات المالية. كما سلّطت الورشة الضوء على المبادرات النوعية التي يطرحها البنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من كونها أحد الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد الوطني

أقامت الغرفة بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد السعودي، ورشة عمل تعريفية استهدفت تسليط الضوء على الخدمات التمويلية التي يقدمها البنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر منتج الضمانات بالشراكة مع البنوك التجارية وبرنامج "كفالة"، بهدف تسهيل حصول هذه المنشآت على التمويل اللازم لتنمية أعمالها وتوسيع أنشطتها. واستعرضت الورشة الدور المحوري الذي يقوم به البنك في تمكين الصادرات السعودية غير





التنمية السياحي يُطلق 3 برامج لتمكين الأفكار الريادية

وفي إطار دعم أصحاب الأفكار والمشاريع السياحية في طور التأسيس، يأتي برنامج "هاكاثونات ومعسكرات السياحة" ليشهد 3 مناطق رئيسية وهي عسير، الأحساء، والمدينة المنورة؛ ويهدف البرنامج إلى تأهيل المشاركين من خلال هاكاثونات لمدة 5 أشهر وينتهي بمعسكرات تدريبية تُمكنهم من تطوير أفكارهم وتحويلها إلى نماذج أولية قابلة للتنفيذ.

ويأتي إطلاق برنامج "حاضنة نمو السياحة" في النسخة الأولى من نوعها ليشهد الشركات السياحية الناشئة، وتُوفّر الحاضنة بيئة متكاملة لمدة 10 أشهر تُمكن المشاركين من الاستفادة من مساحات العمل المشتركة، والدعم القانوني والتسويقي واللوجستي وخدمات تقنية وإدارية وغيرها، إلى جانب ورش عمل وجلسات تدريبية متخصصة. بالإضافة إلى جلسات إرشادية بإشراف نخبة من الخبراء حيث يتم تقديم الخدمات افتراضياً أو حضورياً في مقر الصندوق بما يضمن استفادة رواد الأعمال من مختلف مناطق المملكة.

أعلن صندوق التنمية السياحي -المُمكن الوطني للقطاع السياحي- عن إطلاق 3 برامج نوعية لدعم وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة، تشمل "حاضنة نمو السياحة"، و"هاكاثونات ومعسكرات السياحة" و"مسرعة نمو السياحة"، من خلال مركز نمو السياحة (TDF Grow)، الذراع المُمكن غير التمويلي للصندوق. يأتي الإطلاق كخطوة تُجسّد التزام الصندوق باستراتيجيته التي تركز على القرب من رواد الأعمال والمستثمرين في القطاع السياحي عبر تقديم برامج متكاملة تُسهم في تطوير منظومة سياحية مستدامة.

الزراعة والمياه تبحث تحديات القطاع

بحثت لجنة الزراعة والمياه في اجتماعها الدوري برئاسة المهندس محمد رمضان، أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والمائي، إضافة إلى استعراض الحلول المقترحة لمعالجتها.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية توسيع نطاق التعاون مع الجهات ذات العلاقة، وذلك بهدف تعزيز كفاءة الأداء في القطاع، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة المعنية.

كما أوصت اللجنة بتنفيذ استطلاع رأي ميداني يستهدف العاملين في القطاع، بهدف حصر التحديات الفعلية وتحديد أولويات المعالجة، ويأتي هذا الاجتماع في إطار جهود اللجنة لتعزيز التنمية المستدامة في قطاع الزراعة والمياه.

رئيس الغرفة يلتقي بالقنصل الماليزي

استقبل رئيس مجلس الإدارة، المهندس عبدالله العبيكان، القنصل التجاري الماليزي السيد يازرين محلان، وناقش اللقاء سبل تعزيز التعاون بين قطاعي الأعمال في المملكة وماليزيا، وتبادل الفرص الاقتصادية بين البلدين.

كما تم بحث آليات تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية، وتبادل الخبرات في مجالات مختلفة. وأكد الطرفان على أهمية تسهيل التبادل التجاري ودعم المشاريع المشتركة في ظل ما تشهده المملكة من تطورات اقتصادية. واتفقا على تكثيف الجهود لتحقيق الاستفادة المتبادلة وتعزيز الابتكار بما يساهم في تحقيق مصالح الشركات من كلا البلدين.



التقى أمين عام غرفة الرياض أ. ناصر أبو حيمد مدير مكتب صادرات قطر في المملكة أ. عبدالله العبيدلي. وبحث الجانبان فرص تعزيز التعاون في مجالات التصدير وتنمية الشركات التجارية بين قطاعي الأعمال في البلدين الشقيقين.

أبو حيمد يلتقي مدير مكتب صادرات قطر





"البلديات والإسكان" تستعرض محفزات القطاع العقاري



أوضح م. علي بن سيف السهلي - إدارة التطوير العقاري بشؤون الإسكان بمنطقة الرياض - أن مبادرة التحفيز العقاري التي أطلقتها وزارة البلديات والإسكان تهدف إلى تحفيز المعروض العقاري من خلال خلق الفرص الاستثمارية وتشجيع فلاك الأراضي على تطوير أراضيهم.

وقال خلال ورشة العمل التي استضافتها غرفة الرياض للتعريف بالمبادرة أنها ستدعم السوق العقاري وتساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب من أجل سوق عقاري جاذب وتوفير منتجات عقارية بجودة عالية وأسعار مناسبة.

وأوضح إن الممكّنات التي تضمنتها المبادرة تركز على تسهيل عملية الربط بين الأطراف المختلفة لدعم تنفيذ المشاريع وزيادة المعروض العقاري موضحاً أن الدعم الاجرائي في المبادرة يشتمل على حزمة من الحوافز الداعمة لمشاريع التطوير العقاري القائمة أو التي يخطط لإقامتها والتي تهدف لتسريع وتيرة التطوير العقاري وتساهم في تحقيق مستهدفات القطاع العقاري.

وأضاف السهلي أن الدعم التحفيزي في المبادرة يستهدف دعم صناع التطوير العقاري من خلال دعم مشاريعهم بهدف تحفيز المعروض وزيادة الفرص الاستثمارية في القطاع، مشيراً إلى أن المبادرة تضمنت مجموعة من الحلول التمويلية لدعم المشاريع العقارية وذلك من خلال الربط مع الجهات التمويلية أو الشراكة مع الشركات المالية أو التكامل مع شركات التقنيات المالية أو التعاون مع الصناديق العقارية.





التعريف بنظام تملك غير السعوديين للعقار

من جهته أوضح رئيس اللجنة العقارية بالغرفة د. تركي اليحيى أن جميع التوصيات والمقترحات التي خرجت بها الورشة سيتم رفعها إلى الهيئة العامة للعقار، داعيًا المهتمين بالقطاع العقاري، ممن لم تسنح لهم فرصة الحضور، إلى تقديم مريّياتهم حول اللائحة عبر منصة استطلاع الهيئة العامة للعقار.

واختتمت الورشة بالتأكيد على أهمية دور النظام في دعم ونمو القطاع العقاري، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة لضمان تحقيق أهداف النظام، مع الدعوة إلى وضع آلية واضحة لتحديد الفرص العقارية، تسهيلًا لرحلة المستثمر، وضمانًا لحفظ حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.

كما تناولت محاور الورشة أهمية التشريعات العقارية في تنظيم السوق، والتعريف بمواد النظام المحدث، إلى جانب توضيح أبرز الفروقات بين النظام الجديد والسابق، فضلاً عن مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية التي ستسهم في تنظيم تطبيق النظام على أرض الواقع.

وأكد المشاركون أن النظام الجديد يأتي في سياق دعم النهضة الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المملكة، ويسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحفيز نمو السوق العقاري، وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، بالإضافة إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة تتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

نظمت الغرفة بالشراكة مع الهيئة العامة للعقار ورشة عمل تناولت التعريف بنظام تملك غير السعوديين للعقار، حيث تم استعراض مواد وأحكام النظام المكوّن من (15) مادة، والذي من المقرر تطبيقه في يناير 2026م، إضافة إلى مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية المرتبطة به.

وسلّطت الورشة الضوء على الفروقات الجوهرية بين النظام السابق، الصادر في عام 1421هـ، والنظام المحدث الذي ينظم حقوق الملكية العقارية للأفراد والشركات سواء من داخل المملكة أو خارجها، في إطار توجه المملكة نحو تعزيز البيئة الاستثمارية وتنمية السوق العقاري.



ضوابط ممارسة الأنشطة الصناعية

ورشة تبحث تمكين رواد الأعمال والمشاريع متناهية الصغر

البنك والغرفة، جرى مناقشة آلية الاستفادة من مبادرات البنك التمويلية المقدمة لدعم رواد الأعمال، والشركات الناشئة، وأصحاب المشاريع الجديدة، وملأك العلامات التجارية، بالإضافة إلى استعراض الشروط الواجب الالتزام بها لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه المبادرات التمويلية.

بحثت الغرفة وبنك التنمية الاجتماعية، آلية تفعيل الشراكة بين الطرفين لخدمة قطاعات الأعمال لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت متناهية الصغر ورواد الأعمال بما يحقق مستهدفات الجانبين لخدمة هذه القطاعات. وخلال الورشة التي عقدت بمشاركة مسؤولي

ناقشت ورشة عمل ضوابط ممارسة الأنشطة الصناعية خارج المواقع المخصصة للصناعة، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (533). وشهدت الورشة التي نظمتها الغرفة بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية استعراض الضوابط المنظمة لتنفيذ القرار، وآلية تطبيقه، ودوره المرتقب في تنظيم ممارسة الأنشطة الصناعية، إضافة إلى أثره المتوقع في معالجة التحديات القائمة في هذا القطاع.



ورشة تدريبية حول "حصر مواطن الهدر"

في إطار المشروع التطويري للغرفة استعرضت الورشة التدريبية التي عقدت بعنوان "حصر مواطن الهدر"، تحسين إجراءات العمل والتعرف على المنهجية الموحدة لحل المشكلات، ضمن جهودها لتطوير الأداء ورفع كفاءة بيئة العمل.

وتناولت الورشة عدة محاور أبرزها أدوات حل المشكلات ومنهجيات تحسين الإجراءات، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويعكس تبني أفضل الممارسات المؤسسية.

وتهدف الورشة إلى تمكين الموظفين من تحليل المشكلات بفعالية وتقديم حلول تساهم في تحسين جودة الأداء والعمليات الداخلية.



متخصصون يستعرضون نظام النقل البري على الطرق



ومزودي التجهيزات بالقطاع. يذكر أن النظام يهدف الى تنظيم أنشطة ومركبات ومرافق النقل البري على الطرق، وتطوير خدماتها والنهوض بها، وتشجيع الاستثمار فيها. ويعرف النظام النقل البري على الطرق بأنه يشمل نقل الركاب ومستلزماتهم أو البضائع برا على الطرق، بواسطة مركبة ويشمل ذلك تأجير المركبات لغرض النقل أو التنقل.

النقل البري، والتحديثات في اللوائح التنفيذية، اضافة الى توضيح الية تعديل أوضاع منشآت النقل البري والانشطة التي يستهدفها النظام. ومن ابرز الجوانب النظامية التي تضمنها النظام هي تصنيف أنشطة ومركبات النقل البري، تحديد الالتزامات وحقوق المرخصين والمستفيدين، تنظيم أنماط التنقل الحديث والمرافق، ومشاركة القطاع الخاص، إضافة الى الامتثال وحماية السوق والتأهيل المهني

ناقش المشاركون في ورشة عمل "التعريف بأحكام نظام النقل البري على الطرق" واللوائح التنفيذية، التي نظمها غرفة الرياض بالتعاون مع الهيئة العامة للنقل واتحاد الغرف السعودية، احكام النظام المكون من (34) مادة، والذي سيبدأ تطبيقه في 28 اغسطس 2025م. وتم خلال الورشة التعريف بأحكام النظام واللوائح التنفيذية، و ابرز مكونات وأنشطة

ورشة عمل لرفع الوعي في التدقيق الداخلي



كما سلّطت الورشة الضوء على مبادئ علم التدقيق، وطريقة إدارة برنامج التدقيق، وكيفية تنفيذ عمليات التدقيق، إلى جانب آلية تقييم المدققين لضمان الامتثال لمتطلبات المواصفة وتطبيق أفضل الممارسات في بيئة العمل.

لمتطلبات المواصفة الدولية ISO 19011 وتهدف الورشة إلى تطوير مهارات المتدربين وتمكينهم من إجراء أعمال التدقيق الداخلي في منظماتهم بفعالية، إضافة إلى تكوين فرق جودة داخلية، واكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتطبيق النظام بجودة وكفاءة أعلى.

عقدت الغرفة ورشة عمل بعنوان "التدقيق الداخلي لنظام إدارة الجودة ISO 9001" قدّمها المدرب واستشاري نظم الجودة والعمل المؤسسي الدكتور سعيد الزهراني، واستهدفت الورشة رفع مستوى الوعي بمنهجية تنفيذ المراجعات الداخلية لأنظمة الجودة وفقاً



ورشة تبحث الاستخدام الآمن لمبيدات آفات النخيل والتمور

استعرض مهتمون بالشأن الزراعي آلية شراء المبيدات وطرق الاستخدام الآمن لها، وأكد المشاركون أهمية التعامل الآمن مع مبيدات آفات النخيل والتمور.

وجاء تنظيم الورشة في إطار جهود الغرفة ممثلة بالجنة الزراعية والمياه بالتعاون مع المركز الوطني للنخيل برفع مستوى الوعي لدى المزارعين والمختصين بالطرق والممارسات السليمة في التعامل مع المبيدات، والتعريف بالموارد الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها في شراء المبيدات الزراعية، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة بالاستخدام الآمن لها في العمليات الزراعية المختلفة.

وتطرّقت الورشة إلى عدد من المحاور الهامة، أبرزها: آلية شراء المبيدات، وطرق الاستخدام الآمن، وسبل التخزين السليم، بالإضافة إلى الأساليب الصحيحة للتخلص من بقايا المبيدات



مختصين من الجهات ذات العلاقة، حيث أكد المشاركون أهمية مثل هذه المبادرات في دعم التنمية الزراعية المستدامة ورفع كفاءة الممارسات الزراعية في المملكة.

بعد الاستخدام، بما يساهم في الحفاظ على سلامة البيئة والصحة العامة. وشهدت الورشة حضور عدد من المزارعين والمهتمين بقطاع النخيل والتمور، إلى جانب

الغرفة تحصل على شهادة حياك

شهادة الجودة لمراكز
خدمة المستفيدين
Quality Certificate for
Beneficiary Service Centers



ويعكس هذا الإنجاز ثمار العمل المؤسسي والتكامل بين فرق العمل داخل الغرفة، في إطار سعيها المستمر إلى تحسين بيئة العمل الخدمية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، لرفع كفاءة وجودة الخدمات في القطاعين العام والخاص.

وأكدت الغرفة أن الحصول على هذه الشهادة المرموقة لا يُعد فقط إنجازاً نوعياً، بل تأكيداً على أن ثقافة التميز أصبحت جزءاً أصيلاً من بيئة العمل اليومية، ودافعاً للاستمرار في تطوير الخدمات بما يواكب تطلعات شركاء الغرفة وكافة المستفيدين، ضمن استراتيجية الغرفة نحو تحقيق التميز المؤسسي المستدام.

حازت غرفة الرياض على شهادة الجودة السعودية "حياك" لمراكز خدمة المستفيدين، التي تمنحها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، في إنجاز يعكس التزام الغرفة المستمر بتطبيق أعلى معايير الجودة والتميز في تقديم الخدمات.

ويأتي هذا التقدير تنويهاً للجهود المبذولة من قبل الغرفة في تعزيز تجربة المستفيدين، من خلال الالتزام الصارم بتطبيق معايير برنامج "حياك"، الذي يركز على تطوير خدمة العملاء في الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية، ويشمل نطاقه الخدمات المباشرة المقدمة للمستفيدين خلال حصولهم على منتج أو خدمة.



سرّ عنا هنا

وين ما كان موقع نشاطك التجاري
مرحباً بك في غرفة الرياض



حمل التطبيق
وواصل أعمالك

اتفاقيات تعاون للاستفادة من منصة طموح

أبرمت الغرفة اتفاقيات تعاون مع شركات (أمجاد القابضة - والمنتجات الطبية والتجميلية المحدودة - وإصرار القابضة) واستهدفت الاتفاقيات تعزيز التعاون المشترك مع الشركات في مجال تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، والاستفادة من البرامج التدريبية المتكاملة التي تقدمها الغرفة عبر منصة "طموح" الرقمية والتي تهدف لرفع كفاءة التدريب وتعزيز المواطنة بينه واحتياجات سوق العمل.





تعزيز التعاون بين الغرفة والمركز الوطني للمنشآت العائلية

من المزايا التي يقدمها المركز. كما اكدت المذكرة على تعزيز دور الغرفة كداعم للمنشآت العائلية والقطاع الخاص، ووضع شعارات الغرفة في كافة برامج المركز، اضافة الى تقديم خصومات على البرامج التدريبية لمنتسبي الغرفة والتعاون لاستدامة وتنمية المنشآت العائلية في الرياض.

حيث اتفق الطرفان بموجب المذكرة على تشجيع التعاون بينهما في عدة مجالات، حيث ستقوم الغرفة بتوفير مكتب للمركز بمقر الغرفة وذلك تنفيذا للأمر السامي الكريم في هذا الخصوص، اضافة الى تحديد الية دعم الغرفة للمكتب حتى يتمكن من تحقيق مستهدفاته المتعلقة بخدمة منتسبي الغرفة، حيث ستحصل الغرفة مقابل ذلك على العديد

ايرمت غرفة الرياض مذكرة تعاون مع المركز الوطني للمنشآت العائلية، استهدفت تعزيز التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، وخدمة المنشآت العائلية بغرض تعزيز مساهمتها في التنمية الوطنية

وقع المذكرة أ. ناصر عثمان أبو حيمد أمين عام الغرفة و د. عايد إبراهيم المبارك الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للمنشآت العائلية،



غرفة الرياض تستقبل وفد قطر لبحث أوجه التعاون

استقبلت غرفة الرياض وفد غرفة قطر برئاسة عضو مجلس الإدارة المهندس علي بن عبداللطيف المسند [، وكان في مقدمة مستقبله رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله العبيكان، والأمين العام الأستاذ ناصر أبو حيمد، وعدد من مسؤولي الغرفة.

وجرى خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، وتبادل الخبرات والتجارب العملية بما يخدم مختلف قطاعات الأعمال، ويفتح آفاقاً جديدة للتكامل الاقتصادي والاستثماري بين قطاعي الأعمال في البلدين الشقيقين.

وأطلع الوفد خلال الزيارة على تفاصيل عمل اللجان القطاعية في غرفة الرياض وآلية عملها ودورها في دعم بيئة الأعمال، حيث استمعوا إلى شرح حول كيفية مساهمة هذه اللجان في نقل صوت قطاع الأعمال، وبحث التحديات، وصياغة المبادرات التي تعزز النمو الاقتصادي وتدعم تنافسية السوق المحلي.

وأكد الجانبان على أهمية استمرار التواصل وتكثيف الجهود المشتركة لدعم القطاع الخاص، وتطوير المبادرات والمشاريع التي تعزز من تنافسية الاقتصاديين السعوديين والقطريين في إطار مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.





تعزير الروابط التجارية بين قطاع الأعمال السعودي والمالطي



بحث وفد تجاري من جمهورية مالطا خلال لقائه بقطاع الأعمال بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض سبل تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستفادة من الفرص الاستثمارية، وذلك بحضور نحو 165 من المهتمين.

وضم الوفد (14) شركة متخصصة في قطاعات التعليم، الصحة، التدريب، المشاريع السكنية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاستشارات، التصميم والاكسسوارات، صناعة الالياف الزجاجية.

وتم على هامش اللقاء عقد لقاءات ثنائية بين ممثلي الشركات واصحاب الاعمال بحث خلالها تقوية العلاقات التجارية بين قطاع الأعمال في البلدين، ويذكر أن حجم التبادل التجاري بين السعودية ومالطا بلغ 19.192 مليون ريال في عام 2024م، وتعتبر مالطا الشريك التجاري للمملكة رقم (25) من حيث حجم التجارة.

وفد تايواني يبحث التعاون التجاري بالرياض



ناقش وفد تجاري تايواني ضم (13) شركة متخصصة في عدد من القطاعات خلال لقائه قطاع الأعمال بغرفة الرياض سبل تعزيز العلاقات التجارية والفرص الاستثمارية بين قطاع الأعمال السعودي والتايواني. كما تم بحث سبل تقوية الروابط التجارية وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة والاستفادة من الفرص المتاحة في مجال تخصصات الشركات وتبادل الزيارات لتقوية العلاقات بين قطاعي الأعمال في الدولتين.





وفد سريلانكي يعرض فرص الاستقدام

مجال تخصصات الشركات وزيادة حجم التعاون وتبادل الزيارات لتقوية العلاقات التجارية بين رجال وسيدات الأعمال في الدولتين.

السيد عمر لبي أمير أجود سفير جمهورية سيرلانكا لدى المملكة وعدد من المهتمين. كما تم على هامش اللقاء بحث سبل تقوية الروابط التجارية وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة والاستفادة من الفرص المتاحة في

استعرض وفد تجاري سريلانكي ضم (18) شركة متخصصة في قطاع الموارد البشرية والاستقدام والتدريب خلال لقائه قطاع الأعمال بغرفة الرياض سبل تعزيز العلاقات التجارية بين قطاعي الأعمال في البلدين وذلك بحضور



أبو حيمد يستقبل رئيس غرفة الصناعة التقليدية سوس ماسة

استقبل أمين عام الغرفة أ. ناصر أبو حيمد، السيد عبد الحق أرخاوي، رئيس غرفة الصناعة التقليدية سوس ماسة بالمملكة المغربية.

وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين، وسبل تعزيز الشراكة لخدمة قطاع الصناعة اليدوية والتقليدية، بما يساهم في تطوير المهارات الحرفية وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والمعرفي بين البلدين.

ويأتي هذا اللقاء في إطار حرص غرفة الرياض على توسيع مجالات التعاون مع الدول الشقيقة، وتعزيز التواصل مع المؤسسات المعنية بتطوير الصناعات التقليدية والحرفية.



4 مؤشرات وطنية تعزز ريادة المملكة الرقمية



إيجابية إذ بلغت نسبة الإنجاز (77.26%) واستمر محققاً ارتفاعات متواصلة بلغت نسبتها (85.04%) في عام (2024)، معززاً مكانة المملكة في تقديم خدمات رقمية تتجاوز التوقعات، وتبني تجربة مستخدم تنطلق من الفهم، وتنتهي بالرضا.

مؤشر ميدان التقنيات الناشئة

واستطاع مؤشر ميدان التقنيات الناشئة، الذي يقيس مستوى جاهزية تبني التقنيات الناشئة، تحقيق نتائج متميزة، ليقاس استعداد الجهات للمستقبل في عام (2023)، حيث كانت نسبته عند (60.35%) لارتفاع في عام واحد إلى (70.70%)، في دلالة واضحة على تبني واع لما بعد الرقمنة، أما مؤشر كفاءة المحتوى الرقمي، الذي يقيس مدى جودة وفعالية المحتوى الرقمي للمواقع الإلكترونية، سجل منذ ظهوره في عام (2024) نسبة تقدر بـ (71.40%)، مؤكداً أن حضور الحكومة لم يعد فقط في الخدمة، بل يمتد إلى كل كلمة وصورة ورسالة تصل إلى المستخدم.

قياس التحول الرقمي

وسجل مؤشر قياس التحول الرقمي، الذي يقيس التزام الجهات الحكومية بالمعايير الأساسية للتحول، وانطلق بنسخته الحديثة في عام (2021)، ارتفاعات سنوية متتالية، حيث كانت نسبته في عام (2021) عند (69.39%) ليرتفع خلال (4) سنوات ويصل في عام (2024) إلى (87.14%)، الأمر الذي يعكس رحلة التحول الكبيرة في ثقافة العمل المؤسسي.

وحقق مؤشر نضج التجربة الرقمية، الذي يقيس مدى نضج المنصات والخدمات الحكومية الرقمية وانطلق في عام (2022)، مؤشرات

كشفت (4) مؤشرات وطنية عن إنجازات نوعية حققتها السعودية في خدمات الحكومة الرقمية؛ لتكتب بذلك فصلاً جديداً من فصول التقدم لها، وتضيف إلى سجلها تقدماً في العديد من المؤشرات الوطنية؛ لتروي من خلالها الجهود المتسارعة نحو تأكيد الريادة العالمية، حيث إن هذه المؤشرات ليست أرقاماً عابرة، وإنما أدوات تقيس النضج وفق أعلى المعايير العالمية؛ لتكون شواهد على التزام لا يتوقف عند الإنجاز، ويتطلع لما هو أبعد.

وتأتي هذه المؤشرات الوطنية ضمن أعمال هيئة الحكومة الرقمية في مواصلة تطوير وتحسين المشهد الرقمي الحكومي، وتحقيق التميز في الخدمات الحكومية الرقمية والوصول إلى الريادة عالمياً في المؤشرات الدولية، حيث أطلقت الهيئة (4) مؤشرات وطنية تتولى قياس التقدم التي أحرزتها الجهات الحكومية بما يواكب تطلعات رؤية المملكة 2030، وتتمثل في: (قياس التحول الرقمي، ونضج التجربة الرقمية، وتبني التقنيات الناشئة، وكفاءة المحتوى الرقمي).





4 تحديات أمنية تواجه مصانع المستقبل

ربط 15 مليار جهاز صناعي بشبكات الجيل الخامس بحلول 2026

هجمات برامج الفدية عطلت العمليات في أكثر من 850 مؤسسة صناعية

من أي وقت مضى، ولهذا فإن المصانع الذكية تحتاج إلى مستويات أمان أكثر ذكاء، ما يعني ضرورة تخطي مجموعة جديدة من التحديات الفريدة، وأول هذه التحديات هو تكنولوجيا المعلومات (IT) مقابل التكنولوجيا التشغيلية (OT) - الجديد يلتقي القديم، حيث أنه لم يتم تصميم أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية لكي تعمل معاً، ولكن نظراً للفوائد التشغيلية الكبيرة التي توفرها اتصالات الجيل الخامس فقد أصبح هذا التعاون ضرورياً، وعلى الرغم من ذلك فإن ضعف التقارب بين هذه الأنظمة قد يكون له تبعات كبيرة على المؤسسات.

ومن جهة أخرى، تتمتع أنظمة تكنولوجيا المعلومات بميزات أمان مدمجة تفتقر إليها أنظمة التكنولوجيا التشغيلية حتى الآن، وبالرغم من امتلاكها لقدرات الإدارة والتوزيع فإنها غالباً ما تفتقر إلى قدرة الاطلاع على الجوانب المختلفة للعمليات المادية، حيث يعد هذا النوع من الفصل أفضل ما يمكن للجهات التخريبية أن تحلم في الحصول عليه.

المخاطر المادية

أما التحدي الثاني: من المخاطر الرقمية إلى المخاطر المادية، وتشير دراسات "كومباري تيك" إلى أن هجمات برامج الفدية أسفرت عن تعطيل العمليات في أكثر من 850 مؤسسة صناعية حول العالم خلال الفترة ما بين عامي 2018-2024، حيث بلغت تكلفة التوقف اليومي عن العمل نحو 1.9 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من ذلك، فإن ضعف مستويات الأمان لا سيما في أصول التكنولوجيا التشغيلية لا يؤثر على بيانات الأنظمة والميزانيات فحسب، بل يمكنه أن

جدد وقديم بتقنية الجيل الخامس بحلول عام 2026، كما يتوقع أن يشهد استخدام أصول التكنولوجيا التشغيلية (OT) نمواً بنسبة 400% بحلول عام 2030، وتنظر "ماكينزي" إلى هذا الأمر على أنه يمثل حقبة جديدة من الكفاءة الصناعية التي ستعزز إنتاجية القوى العاملة بنسبة 30% وستقلص فترات توقف الآلات عن العمل بنسبة 50%، مع قيامها في ذات الوقت بضبط التكاليف وتحسين السلامة.

التقدم الرقمي

وبالرغم من أن هذا التقدم الرقمي ينطوي على مخاطر كبيرة إذ أن كل أصل متصل

كشفت دراسة أجرتها شركة بالو ألتو نتوركس عن أبرز التحديات الأمنية التي تواجه المصانع في ظل الثورة الصناعية الرابعة، سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، كما سلطت الضوء على الخطوات التي تضمن الأمن السيبراني في قطاع التصنيع.

وتأتي هذه الدراسة في وقت أصبحت فيه الثورة الصناعية الرابعة أمراً واقعاً يسهم في رسم معالم الطريقة التي يقوم من خلالها المصنعون حول العالم بتصميم منتجاتهم وتصنيعها وتوصيلها، حيث لم تعد المصانع الذكية رؤية مستقبلية، بل أصبحت واقعاً حاضراً نراه في نطاق واسع يمتد بدءاً من أعمال الصيانة التنبؤية والروبوتات المتصلة بالسحابة، وصولاً إلى تحليلات الذكاء



بالشبكة يؤدي إلى إضافة نقطة ضعف محتملة، ما يوسع نطاق الأسطح المعرضة للهجمات، ويجعل الأمن السيبراني أكثر أهمية

الاصطناعي والتوائم الرقمية. ومن المتوقع أن يتم ربط 15 مليار جهاز صناعي

يعرض الأصول المادية والأهم من ذلك الأرواح البشرية للخطر.

والتحدي الثالث هو: استمرارية الأعمال، حيث يعتبر الوقت مساوياً للمال في قطاع التصنيع أكثر من معظم القطاعات الأخرى، إذ أنه قطاع يعمل بشكل دائم على مدار الساعة ما يجعل كل دقيقة تعطل للآلات أو توقف للإنتاج، تؤدي إلى خسائر بملايين الدولارات في الإيرادات أو زيادة في التكاليف التشغيلية، والتحدي الرابع هو ان التشريعات تفرض مزيداً من الضغوط، حيث فرضت توجيهاً للاتحاد الأوروبي بشأن أمن الشبكات ونظم المعلومات (NIS2) منذ أكتوبر 2024 معايير جديدة للسلامة وتدابير أكثر صرامة بخصوص الأمن السيبراني في القطاعات التي تم تصنيفها على أنها حيوية، بما في ذلك قطاع التصنيع.

أمن التصنيع

وبحسب الدراسة أن الامتثال لم يعد خياراً، وأصبح التنفيذيون مسؤولين بشكل مباشر عن الخروقات والإخفاقات مع ما يترتب على ذلك من تكاليف قانونية ومالية وآثار على السمعة، وترى أن ضمان أمن التصنيع الذكي

يبدأ عبر اعتماد نهج أكثر ذكاءً ترى الدراسة أن الوقت قد حان لنقل الأمن السيبراني من الموقع الهامشي الذي يشغله حالياً في استراتيجية التصنيع إلى موقع محوري، الأمر الذي يتطلب اعتماد نهج استباقي متعدد الطبقات يشمل ما يلي:

1. اطلاع شامل على جميع الجوانب: بحيث يجب أن توفر منصات الأمن السيبراني الحديثة حماية شاملة لكامل البيئة بدءاً من البنية التحتية الأساسية إلى النقاط الطرفية البعيدة، وذلك باستخدام جدران حماية قادرة على التعلم والتطور للتعامل مع تهديدات "اليوم صفر" (Zero-Day)، كما يحتاج المصنع الذكي إلى اعتماد نهج قائم على منصة شاملة لضمان عدم وجود نقاط عمياء أمنية خطيرة.

اكتشاف التهديدات

2. سرعة ونطاق مدعومان بالذكاء الاصطناعي: وذلك بتوظيف الأتمتة لاكتشاف التهديدات المتقدمة بسرعة، ومعالجة التنبيهات والاستجابة لها في الوقت الفعلي، مما يتيح للمصنعين استباق مخاطر الهجمات المعقدة قبل أن تتمكن من تعطيل الإنتاج، كما توفر قدرات

التعلم العميق والوصول عن بُعد اطلاعاً أوسع على الجوانب المختلفة للتهديدات، ما يساعد على ضمان أمن البنية التحتية السحابية، وتعزيز المعرفة المؤسسية بأدوات الذكاء الاصطناعي المناسبة.

3. التعاون الحقيقي بين تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية: يعتمد نجاح قطاع التصنيع في المجال السيبراني على إزالة الحواجز بين فرق تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية. ويعد تعزيز التعاون من أجل الوصول إلى فهم مشترك لاحتياجات وأدوار كل طرف، مفتاح نجاح الجمع الآمن بين تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية. ويمكن لمنصة أمن التكنولوجيا التشغيلية الصناعية المقدمة من بالو ألتو نتوركس أن تساعد عبر توفير اطلاع شامل على جميع جوانب العمليات، وضمان الأمن القائم على مبدأ "الثقة الصغرية" (Zero-Trust)، وتبسيط العمليات للاستفادة من البنية التحتية الحالية، ولا تتيح هذه المنصة للمؤسسات نشر الحلول في أقصر وقت ممكن فحسب، بل تمنع في الوقت نفسه أي تدخل بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية.



203 %

نمو في فائض الميزان التجاري غير النفطي بين المملكة ودول الخليج

لتبلغ قيمتها (10,770) ملايين ريال، مقابل (6,958) ملايين ريال في أبريل من العام الماضي، بزيادة تجاوزت (3,812) ملايين ريال. وبلغت الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية نحو (3,031) ملايين ريال، مقابل (2,675) مليون ريال خلال نفس الفترة من 2024م، محققة نموًا سنويًا نسبته (13.3%)، بزيادة تُقدَّر بـ (356) مليون ريال، كما ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنسبة (81 %) لتصل إلى (7,738) ملايين ريال، مقارنة بـ (4,282) ملايين ريال في أبريل 2024م، بفارق بلغ (3,456) ملايين ريال.

أما على صعيد الواردات من دول الخليج، فقد بلغت قيمتها (7,258) ملايين ريال، مقارنة بـ (5,799) ملايين ريال في أبريل من العام الماضي، محققة نموًا سنويًا بنسبة (25.2%)، بزيادة بلغت (1,459) مليون ريال، وبيّنت البيانات أن الإمارات العربية المتحدة

سجل فائض الميزان التجاري غير النفطي للمملكة العربية السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي نموًا سنويًا بنسبة (203.2%) خلال شهر أبريل من العام الجاري 2025م، بزيادة تجاوزت ملياري ريال، ليصل إلى نحو (3,511) ملايين ريال، مقارنة بـ (1,158) مليون ريال في الشهر ذاته من العام الماضي 2024م. وأظهرت البيانات الأولية لنشرة التجارة الدولية لشهر أبريل 2025م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، أن إجمالي حجم التبادل التجاري غير النفطي (بما يشمل إعادة التصدير) بين المملكة ودول المجلس بلغ نحو (18,028) مليون ريال، مسجلًا نموًا سنويًا بنسبة (41.3%)، بزيادة قدرها (5,271) ملايين ريال، مقارنة بـ (12,757) مليون ريال في أبريل 2024م.

وسجلت الصادرات السلعية غير النفطية (بما فيها إعادة التصدير) ارتفاعًا بنسبة (55%)،

جاءت في المرتبة الأولى من حيث حجم التبادل التجاري غير النفطي مع المملكة، بقيمة بلغت (13,533) مليون ريال، تمثل نحو (75.1%) من الإجمالي.

وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بقيمة (1,798) مليون ريال (10%)، تلتها سلطنة عُمان في المرتبة الثالثة بقيمة (1,454) مليون ريال (8.1%)، ثم دولة الكويت رابعًا بـ (819.9) مليون ريال (4.5%)، وأخيرًا دولة قطر بقيمة (422.1) مليون ريال (2.3%).

أكثر من 950 مليار ريال قروض عقارية

يُشار إلى أن المصارف التجارية استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي التمويل العقاري بنسبة 97%، بقيمة بلغت (922.2) مليار ريال، فيما قدّمت شركات التمويل ما نسبته 3% من الإجمالي، بقيمة بلغت (28.46) مليار ريال.

العقارية بنسبة 4.3%، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024م، الذي سجل حينها (911.56) مليار ريال، بزيادة قدرها (39.11) مليار ريال.

وأظهرت البيانات أن القروض العقارية الموجهة للأفراد شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي القروض، حيث بلغت (721.9) مليار ريال، ما يعادل 76% من إجمالي القروض العقارية، في حين بلغت القروض الموجهة للشركات (228.76) مليار ريال، تمثل نحو 24%.

سجلت القروض العقارية المقدمة من المصارف التجارية وشركات التمويل في المملكة نموًا سنويًا بنسبة 15% بنهاية الربع الأول من عام 2025م، لتصل إلى (950.66) مليار ريال، مقارنة بـ (827.82) مليار ريال في الربع المعادل من عام 2024م، بزيادة قدرها (122.84) مليار ريال، وذلك وفقًا للنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي لشهر مايو 2025م.

وعلى أساس ربعي، ارتفع إجمالي القروض





ارتفاع موجودات صندوق الاستثمارات العامة بنسبة 18 %



كشفت صناديق الاستثمارات العامة ارتفاع إجمالي موجوداتها بنسبة (18%) لتصل إلى (4,321) مليار ريال بنهاية 2024، مقارنة بـ (3,664) مليار ريال للعام السابق، وارتفاع إجمالي إيرادات الصندوق بنسبة (25%) لتصل (413) مليار ريال، مقارنة بـ (331) مليار ريال للعام السابق، مؤكداً مواصلته في تعزيز مركزه المالي، بما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية.

صكوك بقيمة ملياري دولار أمريكي،

ومن أبرز المؤشرات التي حققها الصندوق في عام 2024م، إصدار صكوك مقيمة بالدولار الأمريكي بقيمة ملياري دولار أمريكي، وإطلاق أول إصدار له من السندات المقيمة بالجنبة الإستراتيجي بقيمة (650) مليون جنيه إستراتيجي، وإعادة تمويل تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة (15) مليار دولار أمريكي، مما يعكس الثقة القوية في سجلاته الائتمانية وإستراتيجيته طويلة الأجل، كما تظل نسبة المديونية للصندوق (إجمالي القروض والتسهيلات مقابل إجمالي الموجودات) ثابتة عند (13%).

وحقق صندوق الاستثمارات العامة تقدماً ملموساً في جهود التوسّع ضمن قطاع الترفيه والسياحة، وتعزيز القدرات الصناعية للمملكة لعام 2024م، حيث عززت شركة البحر الأحمر الدولية محفظتها من خلال افتتاح المزيد من الفنادق الجديدة، بما في ذلك منتجعات سانت ريجيس البحر الأحمر، ومنتجع نجوم، وريتز - رلتون ريزيرف، وإطلاق شركة إدارة الفنادق "أديرا" لإدارة وتشغيل جيل جديد من العلامات الفندقية السعودية، وإطلاق العديد من المشاريع الجديدة في الدرعية، بما في ذلك مناطق ثقافية وتراثية جديدة، كما شهد قطاع الإسكان نمواً ملحوظاً مع إطلاق عدة مشاريع سكنية من علامات تجارية معروفة، وتواصل منظومة صندوق الاستثمارات العامة، وشركات محفظته النمو والتوسع؛ بهدف تعزيز نمو الأرباح المبقاة مع إمكانات إطلاق استثمارات جديدة

وأوضح الصندوق أن هذه الارتفاعات تحققت نتيجة ارتفاع إيرادات مجموعة من شركاته، ومنها شركة سافي للألعاب الإلكترونية، وشركة التعدين العربية السعودية "معادن"، وشركة الاتصالات السعودية "إس تي سي"، والبنك الأهلي السعودي، وشركة تأجير الطائرات "أفيليس"، وبنك الخليج الدولي، إلى جانب توزيعات أرباح شركة أرامكو، بالإضافة إلى مساهمة بعض المشاريع الكبرى، حيث بدأت بتحقيق إيرادات متزايدة مقارنة بالعام السابق.

ويبين صندوق الاستثمارات العامة أن صافي أرباحه بلغ (26) مليار ريال، مفيداً أن صافي الربح تأثر بعدد من الظروف مثل التحديات الاقتصادية العالمية، كارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، وخسائر الهبوط المرتبطة ببعض المشاريع، وذلك باعتبار التغيرات في الخطط التشغيلية وازدياد التكاليف التقديرية، وتشكل أقل من (2%) من إجمالي الموجودات.

أرباح (26) مليار ريال

ويبين صندوق الاستثمارات العامة أن صافي أرباحه بلغ (26) مليار ريال، مفيداً أن صافي الربح تأثر بعدد من الظروف مثل التحديات الاقتصادية العالمية، كارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، وخسائر الهبوط المرتبطة ببعض المشاريع، وذلك باعتبار التغيرات في الخطط التشغيلية وازدياد التكاليف التقديرية، وتشكل أقل من (2%) من إجمالي الموجودات.

القروض والتسهيلات (570) مليار ريال

وأفاد الصندوق بأنه استطاع المحافظة على استقرار مستويات النقد، عند (316) مليار ريال، مفيداً أن قيمة القروض والتسهيلات للمجموعة ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى





الاستثمار الجريء في السعودية يسجل رقماً قياسياً بالنصف الأول

تنفيذ 114 صفقة في المملكة

استقطبت شركات منطقة الشرق الأوسط نحو 1.35 مليار دولار



دولار، وهو أضعف أداء خلال النصف الأول منذ عام 2017.

وتركز هذا التراجع بشكل خاص في جنوب شرق آسيا، وسط ضبابية تحيط بأسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية والرسوم الجمركية، وفقاً لـ "ماجنييت".

قالت ماجنييت: "ما لم تنحسر التقلبات الاقتصادية الكبرى بشكل ملحوظ أو يتباطأ التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، ستبقى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الناشئة انتقائية للغاية". وأسواق رأس المال الجريء الناشئة الأكثر قدرة على الصمود ستكون تلك التي تمتلك أنظمة تمويل محلية قوية، ودعماً سيادياً مباشراً، وتعرضاً محدوداً للصدمات الخارجية".

وتواصل السعودية تصدّرها لجمع تمويلات رأس المال الجريء في الشرق الأوسط، بعدما احتلت المرتبة الأولى إقليمياً خلال النصف الأول من السنة، وللعام الثالث على التوالي. شهدت المملكة إطلاق صناديق استثمارية جديدة تجاوزت قيمتها 245 مليون دولار، بدعم من مساهمة صندوق الاستثمارات العامة في بعض منها، ما يعكس التزاماً متزايداً من الدولة بدعم منظومة الشركات الناشئة.

قالت "ماجنييت" إن الزخم الاستثماري في المنطقة تعزّز أيضاً بزيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو إلى كلٍّ من السعودية والإمارات وقطر، والتي أسفرت عن إبرام مجموعة واسعة من الصفقات شملت قطاعات مثل الطيران والذكاء الاصطناعي.

واصل قطاع التكنولوجيا المالية تصدّره باعتباره

حققت السعودية رقماً قياسياً في عدد صفقات الاستثمار الجريء خلال النصف الأول من العام، كما حافظت المملكة على صدارتها لأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث قيمة الاستثمار الجريء.

وشهد النصف الأول من العام تنفيذ 114 صفقة في المملكة، وفق تقرير لمنصة ماجنييت. تمكنت الشركات الناشئة في دول منطقة الشرق الأوسط من مضاعفة قيمة التمويل الذي جمعته خلال النصف الأول من العام، متحدياً تباطؤاً عامًا في تدفقات رأس المال الجريء بأسواق الدول الناشئة نتيجة الضبابية الاقتصادية وتوخي المستثمرين الحذر.

استقطبت شركات منطقة الشرق الأوسط نحو 1.35 مليار دولار من تمويلات رأس المال الجريء في الفترة بين يناير ويونيو، بقيادة السعودية والإمارات، وفقاً لمنصة البيانات "ماجنييت".

وتعزز النشاط الاستثماري في الشرق الأوسط بفضل الدعم الحكومي إلى جانب إطلاق صناديق جديدة والصفقات الضخمة للشركات، بما في ذلك تمويل شركة "نينجا" للتوصيل السريع، التي أصبحت أحدث شركات "اليونيكورن" في السعودية.

وأشارت منصة "ماجنييت" إلى أن الالتزامات والصفقات الخاصة بالذكاء الاصطناعي ساهمت في وضع المنطقة في "مركز الزخم الاستثماري العالمي".

يشكّل هذا الزخم الاستثماري في الشرق الأوسط تناقضاً لافتاً مع ما تشهده أسواق رأس المال الجريء في الدول الناشئة عالمياً، حيث تراجع حجم التمويل إلى 3.98 مليار

أكثر القطاعات استقطاباً للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال النصف الأول من العام، بعدما تضاعف حجم تمويله ثلاث مرات على أساس سنوي، بقيادة شركات ناشئة تركز على خدمات الدفع والإقراض. وعاد اهتمام المستثمرين إلى جولات التمويل من الفئة الأولى (A) (Series A) والفئة الثانية (B)، وفقاً لـ "ماجنييت"، مضيفاً أن منطقة الشرق الأوسط استحوذت على نحو 50% من صفقات الاندماج والاستحواذ في أسواق رأس المال الجريء الناشئة، وهي الحصة الأعلى خلال العامين الماضيين، في حين شهدت منطقة جنوب شرق آسيا تراجعاً في الصفقات.

وأشارت "ماجنييت" إلى أن هذا التحول يُبرز هشاشة تعافي عمليات الخارج في أسواق رأس المال الجريء الناشئة، كما أن نشاط الاندماجات والاستحواذات سيظل عرضة للتقلب ما لم تنحسر التقلبات الاقتصادية وتحسن أوضاع التمويل.

الائتمان المصرفي ينمو بزيادة تجاوزت 443 مليار ريال



والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأظهرت البيانات أن الائتمان المصرفي طويل الأجل (لأكثر من 3 سنوات) شكّل ما نسبته (49%) من إجمالي الائتمان، بقيمة (1,524,687) مليون ريال، فيما بلغ الائتمان قصير الأجل (أقل من سنة) نسبة (36%) بقيمة (1,135,757) مليون ريال، في حين بلغت نسبة الائتمان متوسط الأجل (من سنة إلى 3 سنوات) نحو (15%) بقيمة (465,937) مليون ريال.

من عام 2024م، وبقيمة بلغت (146,411) مليون ريال، حيث ارتفع من (2,955,550) مليون ريال إلى (3,101,961) مليون ريال بنهاية الربع الأول من العام الجاري. كما سجّل نموًا شهريًا بنسبة 0.8%، بزيادة قدرها (24,420) مليون ريال مقارنةً بشهر مارس من العام نفسه، الذي بلغ فيه الائتمان المصرفي (3,101,961) مليون ريال. وبيّنت النشرة أن الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص توزّع على أكثر من 17 نشاطًا اقتصاديًا متنوعًا، في إطار دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام،

سجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص في المملكة نموًا سنويًا بنسبة (16.5%) بنهاية شهر أبريل 2025م، ليبلغ إجمالي قيمته (3,126,381) مليون ريال، بزيادة تجاوزت (443,018) مليون ريال مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2024م، التي بلغ فيها (2,683,363) مليون ريال.

وأوضحت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي "ساما" لشهر أبريل 2025م، أن الائتمان المصرفي واصل تسجيل ارتفاعاته على مختلف المستويات، محققًا نموًا ربعيًا بنسبة 5% مقارنةً بالربع الرابع

المملكة الأولى في مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية

نضج (100) خدمة حكومية ذات أولوية تُقدم للأفراد وقطاع الأعمال، عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، وذلك وفق ثلاثة مؤشرات فرعية: حيث حصلت على (99%) في مؤشر "توفر الخدمة وتطورها"، و (93%) في مؤشر "استخدام الخدمة ورضا المستفيدين"، و (99%) في مؤشر "الوصول إلى الجمهور".

يذكر أن المملكة حققت مؤخرًا قفزة نوعية بتقدمها (25) مرتبة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام (2024)، لتصبح ضمن الدول الرائدة عالميًا، كما احتلت المركز (الرابع) عالميًا، و (الأول) إقليميًا، و (الثاني) على مستوى مجموعة العشرين في مؤشر الخدمات الرقمية، إضافة إلى تحقيق المركز (السابع) عالميًا في مؤشر المشاركة الإلكترونية، والمركز (الثالث) لمدينة الرياض من بين (193) مدينة حول العالم.

وسجلت المملكة تطورًا ملحوظًا في نتائجها منذ عام (2020)، حيث بدأت بالمرتبة (الرابعة) ثم تقدمت إلى المرتبة (الثانية) في (2021)، قبل أن تتبوأ الصدارة في (2022)، وتحافظ عليها في نسختي (2023) و (2024)، ويعود هذا التقدم إلى التحسينات الكبيرة التي شهدتها الخدمات الرقمية في قطاعات حيوية، مثل الصحة والتعليم، حيث أسهمت حلول الرعاية الصحية الإلكترونية؛ كالوصفات الطبية الرقمية، وجوزات المواعيد عبر المنصات الحكومية، والرعاية الصحية عن بُعد، في تسهيل الوصول إلى الخدمات ورفع مستوى رضا المستفيدين، كما عززت الخدمات التعليمية الرقمية، مثل منصات التعلم عن بُعد وخدمات القبول الجامعي الإلكتروني، من قدرة المواطنين والمقيمين على الاستفادة من الخدمات الحكومية بمرونة وجودة عالية. وتمكنت المملكة من التفوق على (16) دولة في المؤشر، الذي استند إلى تقييم

تصدرت المملكة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام (2024)، الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، محققة المركز (الأول) للمرة الثالثة على التوالي، بنسبة نضج عالية بلغت (96%) في التقييم العام للمؤشر.

وأكد معالي محافظ هيئة الحكومة الرقمية، المهندس أحمد بن محمد الصويان، أن هذا الإنجاز يعكس الدعم الكبير والاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة -أيدها الله- لمنظومة الحكومة الرقمية، مما أسهم في تعزيز مكانة المملكة في المؤشرات الدولية، مشيرًا إلى الدور المحوري للتكامل بين الجهات الحكومية، واعتمادها على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة وإطلاق المبادرات والمنتجات الرقمية التي تهدف إلى تحسين تجربة المستفيدين.



118% نمو الشركات الناشئة الأجنبية المرخصة في المملكة

في حين عززت مشاركة الجهات الحكومية والخاصة ورؤاد الأعمال السعوديين في الفعاليات الدولية، مثل "ويب ساميت"، و"فيفاتك"، و"سلاش" وغيرها، فرص التواصل مع رؤاد الأعمال حول العالم، والترويج للمملكة بصفتها وجهة ريادية جاذبة.

ويعكس هذا النمو المتسارع مستويات الثقة المتزايدة من قبل رؤاد الأعمال الأجانب في البيئة الريادية والاستثمارية بالمملكة، مدعومًا بمرونة التنظيمات والتشريعات، وبنية تحتية رقمية متقدمة، وبرامج تمكينية متنوعة، أطلقتها المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

لحاضنات ومسرعات أعمال في المملكة، والتي لعبت دورًا محوريًا في استقطاب رؤاد الأعمال الدوليين، ودعمهم خلال مراحل التأسيس والنمو، عبر توفير البيئة الملائمة لتطوير النماذج الأولية، والإرشاد، وربطهم بالمستثمرين وشركاء السوق، بما يُسهّم في تمكينهم من الانطلاق بفعالية في السوق السعودي.

كما أسهمت الفعاليات الدولية التي تحتضنها المملكة، مثل "بيبان" و"ليب"، في جذب رؤاد الأعمال من مختلف أنحاء العالم من خلال تسليط الضوء على جاذبية البيئة الريادية، والفرص الاستثمارية التي تحفل بها المملكة،

بلغ عدد الشركات الناشئة الأجنبية الحاصلة على ترخيص "ريادي" من وزارة الاستثمار في المملكة، (550) شركة حتى منتصف عام 2025، محققة نموًا بنسبة (118%) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ويأتي هذا الارتفاع في إطار الجهود الوطنية المشتركة؛ لتعزيز مكانة المملكة كونها مركزًا إقليميًا لريادة الأعمال، من خلال تسهيل دخول الشركات الناشئة الأجنبية إلى السوق السعودي، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة تُسهّم في دعم الابتكار وجذب الاستثمار. بدورها، قدمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، (364) ترخيصًا



المملكة تحقق تقدمًا بارزًا في تقرير مخزون البيانات المفتوحة



الداعمة لرؤية المملكة 2030، بالإضافة إلى التوسع في توفير البيانات المفتوحة، وتسهيل الوصول إليها عبر المنصات الرقمية الرسمية. وفي إطار تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، عززت الهيئة إستراتيجيتها لتطوير بنيتها التحتية التقنية، وتمكين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والباحثين من استخدام الإحصاءات لدعم التخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرار، كما أسهمت جهود الهيئة في تعزيز ثقافة الشفافية وإتاحة الإحصاءات، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهميتها كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة والابتكار. ويعكس هذا التقدم في تقرير المنظمة المكانة المتنامية للمملكة كمركز إقليمي وعالمي لتوفير المؤشرات الإحصائية الرسمية، بما يرسخ دورها في بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، ويعزز الشفافية، ويدعم استقطاب الاستثمارات، ويواكب التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وأشادت منظمة "Open Data Watch" عبر تقريرها الرسمي بالتطور الكبير الذي حققته المملكة، معتبرة أن هذا التقدم نتيجة لجهود متواصلة ومبادرات نوعية تستحق الإشادة، حيث ارتفعت درجتها في تغطية البيانات بمقدار 16 نقطة، وسهولة الوصول بمقدار 15 نقطة، محققة بذلك نموًا في الدرجة الإجمالية بنسبة 143% منذ عام 2017م، وهو ما يؤكد حرص المملكة على تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال البيانات المفتوحة.

ويأتي هذا الإنجاز الوطني ثمرة لجهود الهيئة العامة للإحصاء، التي تقود منظومة العمل الإحصائي الوطني، عبر تطوير المنتجات الإحصائية، وإطلاق المؤشرات الإستراتيجية

حققت المملكة تقدمًا بارزًا في تقرير "مخزون البيانات المفتوحة لعام 2024م" الصادر عن منظمة "Open Data Watch"، حيث صعدت إلى المرتبة الـ 41 عالميًا من بين 197 دولة، متقدمة بذلك 28 مرتبة مقارنة بتقييم عام 2022م، كما تقدمت المملكة ضمن دول مجموعة العشرين من المرتبة الـ 15 إلى المرتبة الـ 9 في تقرير عام 2024 مقارنة بالتقرير السابق، مما يعكس التزام المملكة بتعزيز الشفافية، وسهولة الوصول إلى البيانات الإحصائية، حيث يستند تقرير ODIN إلى عنصرين رئيسيين: درجة التغطية، والتي تقيس مدى شمولية وتنوع الإحصاءات الرسمية، ودرجة سهولة الوصول إلى الإحصاءات وقابلية استخدامها.

المنطقة الاقتصادية بجازان بوابة المملكة الجنوبية نحو أسواق العالم

التجارة العالمية

للمال والأرباح، وإعفاء من رسوم الواردات والصادرات، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 0%، وتحويل رأس المال والأرباح دون استقطاع ضريبي، وإيجار أرض تعاقدية طويل الأمد لمدة تصل إلى 50 سنة، وكذلك الإعفاء من المقابل المالي للعاملين ومرافقيهم. وتعد مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، الحاضنة للمنطقة الاقتصادية الخاصة، درة القطاع الصناعي بالمنطقة الجنوبية، لما تتميز به من موقع إستراتيجي جعلها مركزاً لوجستياً رئيساً يساهم في سهولة الوصول إلى البحر الأحمر، مع قربها من السوق الأفريقية، وتعزيز وتوفير وظائف مستدامة ونوعية لأبناء المنطقة والوطن بوجه عام. مما يذكر، أن القطاع الصناعي في منطقة جازان يشهد نهضة ونموً حقيقياً بفضل اهتمام القيادة الحكيمة -أيدها الله- بدعم وتنمية هذا القطاع والمنطقة، من خلال توفير البنية الأساسية والمدن الصناعية والخدمات اللوجستية اللازمة؛ لتعزيز الميز التنافسية لهذا القطاع المهم.



والمنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان، هي إحدى أولى المناطق الاقتصادية التي أطلقتها المملكة لتكون بوابتها الجنوبية نحو أسواق العالم لأهمية موقعها الجغرافي التي يمر من خلالها أكثر من 13% من حجم التجارة العالمية لتسهم أكثر في زيادة هذا النمو، حيث تم اختيارها لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من حيث تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص وظيفية جديدة. ووفقاً للهيئة الملكية للجبيل وينبع -الجهة المشرفة- فإن المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان تأتي ضمن أوائل المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة، لما تتمتع به من نظم تشريعية ولوائح خاصة للنشاطات الاقتصادية من شأنها أن تجعلها من الأكثر تنافسية في العالم لاستقطاب أهم الاستثمارات النوعية، وتتيح فرصاً هائلة لتنمية الاقتصاد المحلي، واستحداث الوظائف، ونقل التقنية، وتوطين الصناعات، وستفتح مجالات واسعة لتنمية مجتمع الأعمال السعودي، حيث تتكامل المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان مع الاقتصاد الأساس، وتوفر أرضية خصبة لتحقيق مستهدفات الإستراتيجيات القطاعية التي تخدم رؤية المملكة 2030، مما سيجتج للشركات السعودية الاستفادة من القيمة التي تضيفها على جميع مستويات سلاسل الإمداد في قطاعاتها المستهدفة.

محفزات اقتصادية

وتتوفر بالمنطقة الاقتصادية العديد من الحوافز الاقتصادية الخاصة تشمل ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية بنسبة 5% "معدل ثابت مخفض لمدة 20 سنة قابلة للتמיד"، وتحويل مجاني من دون رسوم

تُعد المملكة إحدى أهم وأكبر القوى الاقتصادية بالعالم لما تملكه من مقومات اقتصادية متينة وفرص استثمارية مميزة؛ حيث تحتل المرتبة السادسة عشرة على مستوى العالم والأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتميز بتنوع مواردها الطبيعية، وموقعها الإستراتيجي الذي يحمل مكانة مميزة في قلب طرق التجارة الرئيسية التي تجمع بين القارات الثلاث.

ويشكل إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة بما فيها المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان، تعزيزاً لقدرة المملكة التنافسية، وتطوير القدرات الوطنية، وتشجيع النهضة الصناعية، والإسهام في نمو الاقتصاد السعودي من خلال جذب استثمارات ضخمة تساهم في التنوع الاقتصادي مع التركيز على القطاعات الجديدة التي تقدم فرصاً وآفاقاً واعدة.

المملكة تصنف أفضل بيئات الأعمال الناشئة

المهارات والخبرات؛ مما يعزز من قدرتها على استقطاب وحفظ المواهب الريادية. وسلط التقرير الضوء على القطاعات الواعدة التي أسهمت في هذه النتائج، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المالية، والأمن السيبراني، والمدن الذكية، والبنية التحتية، إضافة إلى الصحة الرقمية، التي تمثل ركائز أساسية في خطط التحول الاقتصادي للمملكة، واستند التقرير إلى تحليلات بيانات لأكثر من 5 ملايين شركة ناشئة ضمن أكثر من 350 منظومة عالمية، مستعرضاً أبرز الاتجاهات الاستثمارية والسياسات المحفزة لنجاح الابتكار وريادة الأعمال على المستوى الدولي.

الحكومية في المملكة من دعم وتمكين للمستثمرين في القطاع، ومنها ما تقدمه الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" من جهود في بناء منظومة ريادية متكاملة، من خلال مبادراتها وبرامجها الداعمة لنمو وتوسع الشركات الناشئة، وتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لرواد الأعمال، لرفع حصة تلك المنشآت في الناتج المحلي تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030. وبحسب التقرير سجلت المملكة ثاني أعلى أداء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل وقيمة الاستثمار مقابل الأثر، فيما حلت في المرتبة الرابعة من حيث توفر

حققت المملكة إنجازاً جديداً في مجال ريادة الأعمال، بتقدم العاصمة الرياض 60 مركزاً خلال السنوات الثلاث الماضية ضمن تصنيف أفضل 100 بيئة أعمال ناشئة صاعدة عالمياً، لتحل المرتبة الـ 23 في تقرير "منظومة الشركات الناشئة العالمية 2025" الصادر عن منظمة Startup Genome بالشراكة مع شبكة ريادة الأعمال العالمية.

وبعكس هذا التقدم اللافت النمو المتسارع الذي تشهده المملكة في بيئة ريادة الأعمال، لا سيما في مؤشرات رأس المال الجريء، وتطور البنية التحتية للمنظومة الريادية، إلى جانب ارتفاع مستويات الابتكار والاستثمار في التقنيات الناشئة، في ظل ما تقدمه الجهات

النقد الدولي يشيد بإصلاحات سوق العمل

للإحصاء أن معدل البطالة بين السعوديات انخفض إلى مستوى تاريخي غير مسبوق بلغ 10.5%، مواصلاً بذلك اتجاهًا تصاعدياً مستمراً منذ سنوات في تحسن مشاركة المرأة في سوق العمل، إضافة لذلك، أصبح القطاع الخاص اليوم يؤدي دوراً أكبر في خلق فرص العمل، مع تزايد أعداد المواطنين السعوديين الذين يجدون فرص توظيف مستدامة خارج القطاع الحكومي، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن هذا التحول مدعوم بإصلاحات مستمرة لتعزيز الإنتاجية وتنمية المهارات وإشراك أصحاب العمل.

ولفت بيان الصندوق النظر إلى ارتفاع الأجور في الوظائف ذات المهارات العالية، ما يعكس تنامي الطلب على الكفاءات المتقدمة في مجالات مثل الهندسة، والخدمات الرقمية، والقطاع المالي، ورغم أن هذا الارتفاع يعد مؤشراً إيجابياً على نشاط وحيوية سوق العمل، أكد صندوق النقد الدولي أهمية مواصلة تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية في هذه القطاعات، بما يساهم في تعزيز التنافسية واستقرار مستويات الأجور على المدى الطويل.

المزيد من الفرص للمواطنين السعوديين. وأشاد صندوق النقد الدولي بالارتفاع الكبير والملاحظ في مشاركة المرأة في سوق العمل، التي وصلت نسبتها إلى 36.3% في الربع الأول من عام 2025 وفقاً لنشرة سوق العمل للربع الأول من عام 2025 الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، مقارنة بـ 19.7% فقط في عام 2018، ويمثل ذلك أحد أهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ المملكة الحديث، ويعكس نجاح السياسات وتطور المعايير الاجتماعية.

معدل البطالة

وفي الوقت ذاته، أفادت الهيئة العامة

نوه صندوق النقد الدولي بالإصلاحات التي جرت في سوق العمل السعودية وبدأت تُحقق نتائج ملموسة، من انخفاض معدلات البطالة، وارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة التوظيف في القطاع الخاص.

وتُبرز النتائج الأولية لمشاورات صندوق النقد الدولي السنوية مع المملكة نموًا استثنائيًا للقطاع غير النفطي، وفعالية الإصلاحات الهيكلية، وسلامة السياسات المالية، وعبر الصندوق بوضوح عن دعمه لقرار الحكومة تبني سياسات مالية توسعية في عام 2025، للحفاظ على زخم النمو رغم انخفاض أسعار النفط.

سوق العمل

وعلى صعيد سوق العمل، يصف صندوق النقد الدولي التحول الهيكلي الجاري في سوق العمل السعودية، حيث أشارت أحدث الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى أن معدل البطالة بين المواطنين السعوديين يواصل انخفاضه، ليصل الآن إلى 6.3%، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة ويشير إلى أن الاقتصاد السعودي يخلق





دراسة 37% من المسؤولين عن الشؤون المالية يخشون من التوترات الجيوسياسية في عام 2025

لجاهزية الأمن السيبراني أن تؤثر

على مسارات النمو:

33% من المسؤولين عن الشؤون المالية يتوقعون استمرار النمو وفقاً للخطط الموضوعة. 50% سيقومون بتكثيف المبادرات لتناسب مع بيئة الأمن السيبراني. 16% يخططون لإبطاء النمو من أجل التركيز على الأمن السيبراني.

أولويات النمو في عام 2025

تركز الإدارات المالية خلال العام الجاري على تحسين التكاليف والكفاءة باعتبارها الرافعة الأساسية للنمو (69%)، تليها استثمارات الذكاء الاصطناعي (58%)، ثم الاستفادة البيئية والاجتماعية والحوكمة (48%). وعلى الرغم من ذلك، يعد التعاون بين الوظائف المختلفة أمراً أساسياً: 95% من قادة الأعمال يقيمون أداءهم بأنه "ممتاز" أو "جيد" من حيث تأمين الدعم الداخلي لاستراتيجيات النمو، ويوافقهم في ذلك 89% من قادة الموارد البشرية و88% من قادة تكنولوجيا المعلومات. على الرغم من ذلك، تسود حالة من الجدل داخل الفرق المالية حول من يجب أن يتحمل مسؤولية هذا النمو، إذ يرى 81% من المديرين الماليين التنفيذيين (CFOs) أن المدير المالي هو المحرك الرئيسي للنمو، بالرغم من موافقة 52% فقط من نواب الرئيس التنفيذيين للشؤون المالية على ذلك. بدلاً من ذلك، يُفضل نواب الرئيس التنفيذيين القيادة المشتركة (28%) أو دوراً داعماً للمدير المالي (20%). بالمقابل، لا يوافق سوى 9% من المديرين الماليين على أن يكون النمو مسؤولية مشتركة ضمن فريق الإدارة العليا.

الذكاء الاصطناعي :

لا تزال الإجراءات اليدوية تحدياً داخلياً متنامياً وفقاً لما أفاد به 38% من المسؤولين عن الشؤون المالية، مرتفعاً عن الرقم السابق البالغ 1% في عام 2023. ولكن يوجد هناك زخم واضح متعلق بالآتمنة: 57% من الفرق المالية تقوم حالياً بآتمنة المهام المكتبية العامة إلى حد كبير (في ارتفاع عن النسبة المسجلة في عام 2024 والبالغة 7%).

* تشمل حالات الاستخدام البارزة الأخرى على آتمنة القيود اليومية ومسك الدفاتر (54%)، ورصد الاحتيال (38%)، والتخطيط المالي (30%).

* يقوم الذكاء الاصطناعي حالياً بتقديم فوائد ملموسة، حيث يقول 94% بأنه يساعد في تحسين اتخاذ القرار، و73% يرون بأنه يساعد في التخفيف من المخاطر، و52% يربطون الذكاء الاصطناعي بالتقدم المحقق في أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الأمن السيبراني

كما يعتبر الأمن السيبراني أولوية متنامية، إذ يخطط أكثر من نصف المسؤولين عن الشؤون المالية لزيادة ميزانيات الأمن السيبراني، ومع ذلك لا يعتزم سوى 20% فقط تعزيز التعاون مع الرؤساء التنفيذيين لشؤون أمن المعلومات (CISO) وفرق تكنولوجيا المعلومات. ويُعزى هذا الأمر إلى تباين الآراء حول الجهة المسؤولة، إذ تُظهر البيانات أن 45% يرون أن الأمن السيبراني يجب أن يكون من مسؤولية قسم تكنولوجيا المعلومات، بينما يرى 50% أنه مسؤولية مشتركة بين تكنولوجيا المعلومات والمالية. ويأتي هذا الجدل في وقت حرج، حيث يمكن

أظهر تقرير نشرته شركة "إس إيه بي كونكر" تغيرات كبيرة في أولويات المسؤولين عن الشؤون المالية في ظلّ الضغوط الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. ويقدم التقرير في نسخته لعام 2025 لمحة عن أكثر التحديات الملحة والفرص المتاحة في المجال المالي في الوقت الحالي، ومقارنتها مع الأعوام السابقة.

تأثيرات مختلفة

تؤثر القوى الخارجية بشكل كبير على قرارات المسؤولين عن الشؤون المالية. وتشمل أبرز النقاط ما يلي:

- أصبح تدهور الأوضاع الاقتصادية التحدي الخارجي الأبرز، حيث أشار إليه 41% من المشاركين.
- تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية كمصدر للقلق من 11% في عام 2024 إلى 37% في عام 2025.
- تراجع التركيز على الامتثال التنظيمي المتعلق بتغير المناخ هذا العام، حيث صنّفه 23% فقط ضمن أهم ثلاث تحديات، مقارنة بـ 69% في عام 2024.

ضعف وضوح البيانات

وعلى الرغم من عدم قدرة المسؤولين عن الشؤون المالية على التحكم بالعوامل الخارجية، إلا أنه من المتوقع أن يستجيبوا لها بفعالية. ومع ذلك، يواجه الكثيرون منهم قيوداً تفرضها الحلول والأنظمة البرمجية التي يستخدمونها، حيث أفاد 59% بأن ضعف وضوح البيانات يعد مشكلة رئيسية بالنسبة لهم، تليه صعوبات الاستخدام والاعتماد (56%)، ثم محدودية قدرات التقارير والتحليلات (48%).

قيمة الأصول المدارة في السوق المالية تجاوزت حاجز التريليون ريال

ريال موزعة على (921) مستفيدًا، في الوقت الذي انخفض فيه متوسط فترة التقاضي إلى نحو (4) أشهر مقارنة بأكثر من (5) أشهر في عام (2023) م، فيما أصدرت الهيئة قرارات واجبة التنفيذ بحق (171) مخالفًا للأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مع متابعة تنفيذ (45) طلبًا.

م، مقارنة بـ (198) مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته (10.1) %، كما ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب إلى (423) مليار ريال بما يشكل ما نسبته (11) % من إجمالي الأسهم الحرة في السوق الرئيسية.

وفيما يتعلق بالترخيص والإشراف على مؤسسات السوق المالية، فقد ارتفع عدد المؤسسات المرخصة إلى (186) مؤسسة بنهاية عام (2024) م، كما ارتفعت إيرادات مؤسسات السوق المالية عن العام السابق بنسبة 29.6% فوصلت إلى (17) مليار ريال، لتبلغ أرباحها (8.8) مليارات ريال بزيادة قدرها (39.3) % عن العام الماضي.

وأشار التقرير إلى صدارة المملكة بين دول مجموعة العشرين (G20)، في عدد من المؤشرات الدولية المرتبطة بالسوق المالية، بحسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD لعام 2024 م، وهي: (مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة السوق، ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر رأس المال الجريء).

حماية المستثمر

وأكد التقرير استمرار الهيئة في تفعيل أدوات حماية المستثمر، حيث تم الانتهاء من إجراءات (121) قضية، فيما تجاوزت تعويضات المستثمرين المتضررين أكثر من (389) مليون

كشفت هيئة السوق المالية عن تجاوز قيمة الأصول المدارة في السوق المالية السعودية للمرة الأولى حاجز التريليون ريال بنهاية عام (2024) م، محققة نسبة نمو بلغت (20.9) % مقارنة بالعام السابق، وارتفع عدد صناديق الاستثمار إلى (1,549) صندوقًا، فيما بلغ عدد المشتركين في الصناديق العامة والخاصة أكثر من (1.72) مليون مشترك وبزيادة قدرها (47) % عن عام (2023) م.

جاء ذلك في التقرير السنوي الذي أصدرته الهيئة لعام (2024) م، وعكس استمرار الزخم في نمو وتطور السوق المالية السعودية، محققًا نتائج استثنائية وأرقامًا قياسية في مختلف الجوانب التنظيمية والتشريعية والتطويرية، مما يعزز مكانة المملكة وجهة جاذبة للاستثمار المحلي والدولي، ويترجم التقدم المتسارع في مستهدفات رؤية المملكة (2030).

للكوك وأدوات الدين

ووفقًا للتقرير فقد بلغت قيمة الإصدارات الإجمالية لللكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (663.5) مليار ريال بنهاية العام 2024 م، مقارنة بـ (549.8) مليار ريال بنهاية العام (2023) م، وبمعدل بلغ (20.6) % خلال العام.

وشهد عام 2024، نموًا في عمليات الطرح العام وتسجيل الأسهم، إذ وافقت الهيئة على (60) طلبًا، بارتفاع بلغت نسبته (36.4) % مقارنة بعام (2023) م، منها (40) طلبًا في السوق الموازية و(16) طلبًا في السوق الرئيسية، إلى جانب تنفيذ (44) إدراجًا في السوقين خلال العام، وهو ما يمثل استمرارًا للنشاط القوي في جانب الطروحات الأولية.

الاستثمار الأجنبي

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي، فقد واصلت السوق المالية السعودية تسجيل مستويات قياسية، إذ بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية (218) مليار ريال بنهاية عام (2024)





مدن تستقطب 24 مليار ريال استثمارات محلية وأجنبية جديدة

لمكانة المملكة مركزاً صناعياً رائداً في المنطقة. وأوضحت الهيئة أن عام 2024، شهد نمواً في عدد المنشآت الصناعية واللوجستية والاستثمارية ومراكز البيانات لتصل إلى (8,616) منشأة تسهم في دعم المحتوى المحلي وتنمية الصادرات الوطنية، وذلك بنسبة نمو (9%) عن العام السابق، وشهدت أعداد الوظائف زيادة نسبتها (10%) لتصل إلى (593) ألف وظيفة.

وكشفت عن زيادة مساحة الأراضي المطورة في مدنها الصناعية بنسبة (7%) لتصل إلى (219,5) مليون متر مربع، وإنجاز (80) مشروعاً بنسبة (100%) مقارنة بعام 2023م، من خلال الاستعانة بأفضل الكوادر البشرية، وعقد شراكات مع أبرز الشركاء المحليين والعالميين.

ومناطق التقنية "مدن" عن استقطاب (24) مليار ريال استثمارات محلية وأجنبية جديدة خلال عام 2024 بنسبة نمو بلغت (38%) مقارنة بعام 2023 ليرتفع حجم استثماراتها التراكمية إلى (440) مليار ريال في (39) مدينة صناعية حول المملكة.

وبينت "مدن" في تقريرها السنوي لعام 2024م، أن استقطاب استثمارات محلية وأجنبية جديدة خلال عام التقرير، يأتي مواكباً لرؤيتها بأن تكون الوجهة المفضلة لنمو الاستثمارات والشريك الأول للمنظومة الصناعية والتقنية، وتحقيقاً لمستهدفات الإستراتيجية الوطنية للصناعة وتطلعات رؤية المملكة 2030 بتوفير مجتمع صناعي حيوي فممكن، وتهيئة بيئة صناعية وإنتاجية ترسخ



ذكرت الهيئة السعودية للمدن الصناعية



مسيرة التحول الصناعي في المملكة تقوده رؤية 2030

الوطنية، وتوطين تقنيات التصنيع المتقدمة.

مدن صناعية

وفي هذا السياق، تبرز مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان قطبين رئيسيين في قطاع البتروكيماويات العالمي، فيما أصبحت مدينة رأس الخير على سواحل الخليج مركزاً محورياً للصناعات التعدينية، وتحتضن مجمعاً لمعادن الألومنيوم، يعد أحد أكبر وأشمل المجمعات الصناعية عالمياً، بالإضافة إلى إنتاج الفوسفات والمعادن الأخرى.

وفي الجنوب الغربي من المملكة، تتقدم مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية بوصفها مركزاً للصناعات الثقيلة والأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة، إلى جانب الصناعات الغذائية والأنشطة الزراعية.

كما وصل عدد المصانع إلى (12) ألف مصنع بنهاية عام 2024، مع سعي المملكة إلى الوصول إلى (36) ألف مصنع بحلول عام 2035.

ولا تقتصر مستهدفات هذه المدن والتجمعات على التصنيع والإنتاج، بل تعد نواة لمراكز اقتصادية قائمة على الربط الذكي بين مواقع التصنيع والأسواق المحلية والعالمية عبر شبكة من الموانئ الحديثة، وخطوط السكك الحديدية، والطرق البرية المتطورة.

وإدراكاً منها لأهمية التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعي الصناعي، ضخت المملكة استثمارات نوعية لتطوير بنية تحتية متكاملة قوية، عبر بناء مدن صناعية وتجمعات متخصصة، تستهدف رفع القيمة المضافة في الصناعة

تشهد المملكة تحولاً تاريخياً غير مسبوق، إذ تُعيد رسم ملامح اقتصادها ببوصلة جديدة تقود اتجاهاتها رؤية المملكة 2030، فبينما كان النفط يشكل لعقود طويلة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، تتجه المملكة اليوم نحو تنويع مصادر دخلها، وتوفير القيمة المضافة في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها القطاع الصناعي.

ولتحقيق تلك المستهدفات تعمل المملكة على تأسيس قاعدة صناعية متينة تنافس عالمياً، تقوم على توطين الصناعات الإستراتيجية المتقدمة، وتمكين التقنية والمعرفة والابتكار، بالاعتماد على بنية تحتية ذكية ومتطورة.

تحول صناعي

وبلغ عدد المدن الصناعية (40) مدينة،

ويهدف هذا التجمع إلى جعل المملكة لاعباً رئيساً في قطاع التنقل المستدام، من خلال شراكات إستراتيجية مع كبرى الشركات العالمية لتوطين الإنتاج ونقل التقنيات، وتطوير سلاسل الإمداد بشكل متكامل.

الأمن الغذائي

وأطلقت المملكة عدة تجمعات لصناعة الغذاء تعزز الأمن الغذائي، شملت أكبر تجمع من نوعه في العالم لتصنيع الأغذية بمدينة جدة، يقام على مساحة (11) مليون متر مربع، ويضم (75) مصنعاً بمساحات تصل إلى (107) آلاف متر مربع، ومستودعات ضخمة بمساحة (134) ألف متر مربع.

وجرى تطوير هذا التجمع باستثمارات تصل إلى (20) مليار ريال، بهدف دعم الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، وخفض التكاليف التشغيلية بنسبة تتراوح بين (5% و12%)، بفضل تكامل الخدمات والبنية التحتية المتطورة، ويستهدف التجمع استقطاب أكثر من (800) مصنع بحلول عام 2035 في (10) أنشطة نوعية ضمن قطاع الصناعات الغذائية، بما يعزز مكانة المملكة في خارطة تصنيع وتصدير الأغذية عالمياً.

وفي شهر أبريل الماضي أطلقت "مدن" مجمعاً صناعياً للألبان في المدينة الصناعية بالخرج، ويشكل إنتاج محافظة الخرج من الألبان (70%) من إنتاج المملكة، ويُلبي الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية.

مناطق التعدين

إلى جانب ذلك، يمثل خط الشمال - الجنوب أحد أهم مشروعات السكك الحديدية في المملكة، حيث يربط مناطق التعدين بالمدن الصناعية والموانئ، فيما يجري الإعداد لمشروع الجسر البري الذي يُعد من أكثر المشروعات طموحاً، إذ سيربط البحر الأحمر بالخليج العربي، ويعزز من دور المملكة معزراً رئيسياً للتجارة الإقليمية والدولية.



وتوفير بيئة استثمارية محفزة لصناعة الطيران، عبر منشآت تصنيع حديثة ومراكز بحث وتطوير متقدمة تركز على مكونات الطائرات، وأنظمة الدفاع والتقنيات الفضائية، معززاً بموقع إستراتيجي قريب من مطار الملك عبدالعزيز الدولي وميناء جدة الإسلامي. ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية أشمل تستهدف تحويل المملكة إلى مركز إقليمي وعالمي للنقل الجوي، بقدرة استيعابية تصل إلى (30) مليون مسافر وسعة شحن سنوية تبلغ مليوناً طن.

وفي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، يأتي مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات ليوفر بيئة متكاملة ومحفزة لتصنيع السيارات التقليدية والكهربائية، عبر توطين التقنيات واستقطاب رواد الصناعة العالميين لإنتاج (300) ألف سيارة سنوياً في مجمع صناعي واحد.

وفي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية "KAEC"، يبرز نموذج صناعي فريد يدمج بين التصنيع واللوجستيات، حيث تضم أحد أكثر الموانئ تطوراً في العالم، مما يعزز مكانتها مركزاً للتجارة العالمية.

وفي قلب المملكة، تأتي مدينة سدير للصناعة والأعمال باعتبارها منطقة صناعية ولوجستية متخصصة، تستقطب استثمارات مهمة في الصناعات الدوائية والغذائية والتصنيع الخفيف، وتساهم في تطوير سلسلة الإمداد الوطني.

ودعماً لتنافسية القطاع الصناعي عالمياً، وتوطين الصناعات الواعدة، أطلقت المملكة عدداً من التجمعات الصناعية المتخصصة التي تمثل محاور إستراتيجية لتطوير صناعات المستقبل.

ودشنت في واحة "مدن"، "أيرو بارك الأولى"، التي تُعد أول تجمع متخصص لصناعة وصيانة الطائرات، وتمتد على مساحة (1.2) مليون متر مربع، وتُقام بالتعاون بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية، والهيئة العامة للطيران المدني، بهدف توطين التقنيات المتقدمة





نمو كبير في مشاريع النقل العام بالحافلات داخل المدن

سجلت مشاريع النقل العام بالحافلات داخل المدن أداءً قياسيًّا خلال الربع الأول من عام 2025م، بإجمالي تجاوز 23 مليون راكب في 15 مدينة بالمملكة، وذلك وفقًا لما أظهرته مؤشرات الهيئة العامة للنقل الإحصائية الربعية لخدمات النقل، محققة نموًا بنسبة 34% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024م، مما يعكس تنامي الإقبال على خدمات النقل العام بصفته خيارًا موثوقًا يسهم في، تسهيل التنقل، وتعزيز جودة الحياة اليومية في المدن.

وفي محافظة جدة، بلغ عدد الركاب أكثر من 1.1 مليون راكب، بينما سجلت المنطقة الشرقية (حاضرة الدمام ومحافظة القطيف) أكثر من 748 ألف راكب، ما يعكس استمرار نمو الخدمة في واحدة من أكبر المناطق الحضرية في المملكة. كما سجلت القصيم أكثر من 193 ألف راكب، والطائف أكثر من 161 ألف راكب، في حين بلغ عدد الركاب في حاضرة جازان أكثر من 104 آلاف راكب، وهي أرقام تعكس الوتيرة التصاعدية التي يشهدها أداء هذه المشاريع منذ تدشينها.

وتأتي هذه النتائج امتدادًا لجهود الهيئة العامة للنقل، بالشراكة مع الجهات المعنية، في تطوير خدمات النقل بالحافلات داخل المدن، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من الأحياء والمواقع الحيوية؛ دعمًا لمستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وتعزيزًا لجاذبية النقل العام ضمن مشهد حضري أكثر تكاملًا واستدامة.

وتأثيره مؤشرات الهيئة العامة للنقل الإحصائية الربعية لخدمات النقل، محققة نموًا بنسبة 34% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024م، مما يعكس تنامي الإقبال على خدمات النقل العام بصفته خيارًا موثوقًا يسهم في، تسهيل التنقل، وتعزيز جودة الحياة اليومية في المدن.

وفي العاصمة الرياض، تجاوز عدد الركاب 15 مليون راكب، فيما شهدت مكة المكرمة

سجلت مشاريع النقل العام بالحافلات داخل المدن أداءً قياسيًّا خلال الربع الأول من عام 2025م، بإجمالي تجاوز 23 مليون راكب في 15 مدينة بالمملكة، وذلك وفقًا لما أظهرته مؤشرات الهيئة العامة للنقل الإحصائية الربعية لخدمات النقل، محققة نموًا بنسبة 34% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024م، مما يعكس تنامي الإقبال على خدمات النقل العام بصفته خيارًا موثوقًا يسهم في، تسهيل التنقل، وتعزيز جودة الحياة اليومية في المدن.

وفي العاصمة الرياض، تجاوز عدد الركاب 15 مليون راكب، فيما شهدت مكة المكرمة



SDAIA

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
Saudi Data & AI Authority

الذكاء الاصطناعي يُحدث تحولاً على مستوى الأعمال والاقتصاد

أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" تقريرًا متخصصًا بعنوان "الذكاء الاصطناعي التوليدي.. آفاق واعدة لمستقبل أفضل"، يسلط الضوء على التحولات العالمية المتسارعة في هذا المجال، ويستعرض أبرز الفرص الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب التحديات المصاحبة وحجم الإنفاق المتوقع على هذه التقنية في الأعوام المقبلة.

ويشهد الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل ملحوظ في خفض التكاليف التشغيلية بما يصل إلى (30%) أو أكثر، وفقًا لتقديرات شركة "ديلويت"، نتيجةً لأتمتة المهام والوظائف، كما أشارت دراسة استطلاعية أجرتها شركة "ماكيزي" على أكثر من (1300) شركة إلى أن إدارات الموارد البشرية استفادت بشكل أكبر من تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في خفض التكاليف، بنسبة تراوحت بين (10%) و(37%)، بينما سجلت إدارات سلاسل الإمداد نسب نمو أعلى في الأرباح وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من (6%).

وبحسب تقرير شركة IDC عام 2024م، من المتوقع أن يشهد الاستثمار العالمي في الذكاء الاصطناعي التوليدي نموًا متسارعًا يتجاوز معدل نمو سوق الذكاء الاصطناعي ككل، كما يُتوقع أن يصل الإنفاق على هذه التقنية إلى (202) مليار دولار أمريكي (758.7 مليار ريال سعودي) بحلول 2028م، ما يشكل



التعامل معها بوعي وكفاءة. وكشفت الدراسة كذلك عن تسارع تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي عالميًا، إذ يتوقع أن تعتمد (80%) من المؤسسات حلولًا وتقنيات قائمة عليه بحلول 2026م، إلى جانب تطور النماذج المتخصصة لتصل إلى (50%) بحلول 2027م، واستخدام الروبوتات كمساعدين من قبل أكثر من (100) مليون شخص، في ظل توجه متزايد لدى المؤسسات نحو تطوير إستراتيجيات لاختبار هذه التقنيات.

في هذه القطاعات، وأوضحت النتائج أن (57%) من الجهات تخصص (5%) من ميزانيتها الرقمية للاستثمار في الذكاء الاصطناعي التوليدي، فيما وضع (50%) منها خارطة طريق واضحة لتطبيق حالات استخدام ذات أولوية على نطاق واسع.

وتوقعت الدراسة أن يُحدث الذكاء الاصطناعي التوليدي تحولًا كبيرًا على مستوى الأعمال والاقتصاد المحلي والعالمي، حيث تعتمد هذه التحولات بدرجة كبيرة على مستوى تبني المؤسسات والحكومات لهذه التقنيات المتقدمة، وأشارت إلى مجموعة من السيناريوهات المستقبلية الواعدة المصحوبة بتحديات يجب

(32%) من إجمالي الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي، والمقدر بنحو (632) مليار دولار أمريكي (2.4 تريليون ريال سعودي).

تقنيات متقدمة

وفي منطقة الخليج العربي، أظهرت دراسة لشركة "ماكزني" عام 2024م، شملت (140) جهة حكومية وخاصة، أن ثلاثة أرباع الجهات المشاركة تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال واحد على الأقل، لاسيما في مجالات البيع والتسويق والهندسة البرمجية، نظرًا للقيمة العالية التي تحققها هذه التقنيات



46 رخصة تعدينية اصدرتها الصناعة خلال مارس 2025م

تشمل رخصة تعدين المعادن من الفئتين (أ) و(ب)، والتي لا تتجاوز فترة ترخيصها 30 عامًا قابلة للتجديد أو التمديد، ورخصة منجم صغير للمعادن من الفئتين (أ) و(ب)، ومدة رخصتها لا تزيد على 20 سنة، ورخصة محجر مواد البناء مخصصة لفئة المعادن (ج)، والتي تصل مدة الترخيص فيها إلى 10 سنوات قابلة للتجديد، كما تُضَمّن النظام رخصة فائض الخامات المعدنية في مواقع المشاريع أو الأراضي ذات الملكية الخاصة.



رخص محاجر مواد بناء، ورخصتين فائض خامات معدنية؛ وفقًا لتقرير المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية التابع للوزارة عن المؤشرات التعدينية لشهر مارس 2025. وذكر الجراح أن إجمالي عدد الرخص التعدينية السارية في القطاع حتى نهاية شهر مارس بلغ 2,435 رخصة، تنصدها رخص محاجر مواد بناء 1,472 رخصة، تليها رخص الكشف 679 رخصة، ثم رخص استغلال تعدين ومنجم صغير 225 رخصة، ورخص الاستطلاع 42 رخصة، ثم تأتي رخص فائض الخامات المعدنية 17 رخصة.

وأشار إلى أن نظام الاستثمار التعديني ولائحته التنفيذية حدد 6 أنواع للرخص التعدينية، تشمل رخصة الاستطلاع، التي تغطي جميع أنواع المعادن لمدة عامين قابلة للتجديد، ورخصة الكشف لجميع أنواع المعادن لمدة 5 سنوات بالنسبة للمعادن من الفئتين (أ) و(ب)، ورخصة لفئة المعادن (ج) لمدة عام واحد، ورخصة للأغراض العامة مرتبطة برخصة التعدين أو المنجم الصغير، وأضاف: "حدد النظام أيضًا رخصًا للاستغلال،

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية 46 رخصة تعدينية جديدة خلال شهر مارس 2025، في إطار جهودها لتطوير قطاع التعدين بالملكة، وتعظيم الاستفادة منه في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ جراح بن محمد الجراح، أن الرخص التعدينية الجديدة شملت 29 رخصة كشف، و7 رخص استطلاع، و4 رخص استغلال تعدين ومنجمًا صغيرًا، و4



إطلاق المجموعة الثانية من الحوافز المعيارية



الثانية من الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي على هامش منتدى الصناعة السعودي "SIF 2025" الذي انعقد في مركز معارض الظهران إكسبو.

وكانت الوزارتان قد أطلقتا المجموعة الأولى من الحوافز خلال حفل رسمي أقيم في يناير 2025م، إذ تضمنت ثلاث قطاعات صناعية هي الكيماويات التحويلية، وصناعة السيارات، والآلات والمعدات، وقد شهدت إقبالًا لافتًا من المستثمرين، حيث تُقيم حاليًا الطلبات المستلمة، وستصدر خطابات نوايا للنظر في

أطلقت وزارتا الصناعة والثروة المعدنية والاستثمار، المجموعة الثانية من الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي؛ بهدف توسيع نطاق الحوافز لتشمل قطاعات صناعية إستراتيجية إضافية، بما يُسهم في تحفيز الاستثمارات الصناعية وتسريع نموها، وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، وتعزيز تنافسية الصناعة السعودية إقليميًا ودوليًا.

وأعلن معالي نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون الصناعة المهندس خليل بن إبراهيم بن سلمة، عن إطلاق المجموعة



تقديم الممكن للمشاريع الصناعية المؤهلة. ومن المقرر له أن يبدأ التقديم على المجموعة الثانية من الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي خلال شهر أغسطس المقبل، وتستهدف قطاعات صناعية استراتيجية إضافية، حيث سيتمكن المستثمرون من استعراض تفاصيل الفرص في تلك القطاعات، عبر الاطلاع على دليل المستثمر المحدث في منصتي "استثمر في السعودية"، ومنصة "صناعي".

ويُعد برنامج الحوافز المعيارية الأول من نوعه على مستوى المنطقة، ويهدف إلى تمكين إنتاج سلع لا تُصنع حاليًا داخل المملكة، ويأتي البرنامج منسجمًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، والإستراتيجية الوطنية للصناعة، والإستراتيجية الوطنية للاستثمار،

الاقتصادي، وتعزيز الاقتصاد الوطني غير النفطي، وتنمية الناتج المحلي الإجمالي، وإضفاء الوثوقية العالية في تعاملات التصدير والاستيراد السعودية مع المنشآت التجارية والمؤسسات المالية الدولية.

والمعدات حول العالم عن طريق توفير آلية تمويل لسلاسل الإمداد للمدخلات الصناعية المستوردة من خارج المملكة، وتركز على إعطاء المصدر المحلي الأفضلية بصفته مستوردًا عن طريق توفير خدمات تأمين عدم سداذه بالتعاون مع شبكة من الشركاء الدوليين من وكالات ائتمان الصادرات وكبرى شركات التأمين العالمية.

وتسهم "جسور" في ضمان التدفق الآمن والمستدام للمواد الخام الأساسية والسلع الرأسمالية، إلى منشآت القطاع الصناعي في المملكة؛ مما يعزز من مرونة سلاسل الإمداد السعودية وتسهيل الوصول إلى المواد الصناعية والتكنولوجية المتقدمة من أكثر من 70 دولة حول العالم، وذلك تماشيًا مع الإستراتيجية الوطنية للصناعة.

وبهذه المناسبة قال معالي الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي المهندس سعد بن عبدالعزيز الخلب: "تفتح 'مبادرة جسور' آفاقًا جديدة لجذب التمويل من خارج المملكة لتوسعة القاعدة الصناعية في المملكة، وتعزيز استقرار سلاسل الإمداد الصناعية من مدخلات خدمية وسلعية ورأسمالية من أكثر من 70 سوق حول العالم.

وأفاد بأن المبادرة تسهم في تعزيز استدامة الأعمال وتحسين إدارة السيولة المالية للمنشآت الصناعية، وسينعكس ذلك على تحقيق المستهدفات الوطنية بمختلف مناحي التنمية الاقتصادية المستدامة مثل التنوع

التصدير والاستيراد يطلق مبادرة جسور

SAUDI EXIM
بنك التصدير والاستيراد السعودي

أطلق بنك التصدير والاستيراد السعودي مبادرة "جسور" لتمكين المُصنِّعين المحليين من توفير المدخلات الصناعية بكفاءة وسرعة أعلى، وذلك في خطوة رائدة لمواكبة التحول الصناعي في المملكة، وتسريع وتيرة الصناعة والتصدير.

وتهدف المبادرة إلى تمكين المصنعين في المملكة من مد الجسور مع موردي المواد الخام





وزارة الصناعة
والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources



مناقشات لتوطين تقنيات صناعة الطيران في المملكة



أجرى معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، مباحثات إستراتيجية مع قيادات شركة Airbus خلال زيارته الرسمية إلى الجمهورية الفرنسية، وتركزت المباحثات على تعزيز التعاون في سلسلة القيمة بقطاع الطيران، وسبل توطين تقنيات التصنيع المتقدمة، وتكامل سلاسل الإمداد، وجذب الاستثمارات الصناعية في هذا القطاع الحيوي، وذلك في إطار أهداف رؤية المملكة 2030 لتنويع الاقتصاد وتنمية المحتوى المحلي.

صناعة الطيران

وشارك معاليه في فعالية "يوم صناعي" نظمتها شركة Airbus Helicopters في مقرها بمدينة ماريان الفرنسية، وشكل الحدث منصة مهمة لبحث الفرص المشتركة

إقليمياً رائداً لصناعات الطيران.

وأوضح الخريف أن الإستراتيجية الوطنية للطيران تستهدف رفع حركة المسافرين إلى 330 مليون مسافر سنوياً، وزيادة الشحن الجوي إلى 2.5 مليون طن بحلول 2030، كما تخطط المملكة لتوسيع أسطول طائراتها ليصل إلى 334 طائرة ثابتة الجناح وأكثر من 200 طائرة مروحية بحلول عام 2032، لتلبية الطلب المتزايد على حركة السفر الجوي.

وأشار معاليه إلى أن المستثمرين في القطاع يستفيدون من أكثر من 120 ممكناً مالياً وغير مالي، وسلط الوزير الخريف الضوء على مجمع "أيرو بارك" الذي أعلن عنه مؤخراً، بصفته أول مجمع صناعي متخصص في صناعة الطيران، ويمتد على 1.2 مليون متر مربع، بموقع إستراتيجي يربط بين الموانئ، السكك الحديدية، ومطار الملك عبدالعزيز الدولي، مصمّم لدعم التصنيع المتقدم وتشجيع الشركات العالمية في صناعة الطيران.

لنقل تقنيات صناعة الطيران المتقدمة إلى المملكة، في تأكيد جاهزيتها لتكون مركزاً





شراكة سعودية كورية تؤسس لأول مصنع سيارات متكامل بالمملكة



في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، تحقيق هدف الإستراتيجية الوطنية للصناعة بجذب (3) إلى (4) من مصنعي السيارات قادرين على إنتاج أكثر من (300) ألف مركبة سنوياً في مكان واحد، حيث انضمت منشأة "Hyundai Motor" إلى مصنعي لوسيد موتورز وسير. ويواصل صندوق الاستثمارات العامة دوره بصفته ممكناً أساسياً لقطاع السيارات في المملكة، حيث يقدم استثمارات موجهة تهدف إلى إطلاق فرص عالية التأثير للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، حيث تؤكد شراكة الصندوق مع "Hyundai Motor" التزامه بتعزيز التحول الصناعي في المملكة، ودعمه المستمر لتحويل مستهدفات رؤية 2030 إلى واقع ملموس.

أثمرت شراكة إستراتيجية بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة "Hyundai Motor" الكورية، عن وضع حجر الأساس لأول مصنع متكامل للشركة في المملكة، وذلك في مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات. ومن المقرر أن تبدأ عمليات الإنتاج في الربع الرابع من عام 2026، بطاقة سنوية تصل إلى 50,000 سيارة، تشمل سيارات محركات الاحتراق الداخلي والسيارات الكهربائية.

وسيدعم المصنع أهداف المملكة في توطين الإنتاج الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير قدرات سلسلة التوريد، كما ستعمل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية شريكاً إستراتيجياً لضمان دمج السيارات المصنعة محلياً في المشتريات الحكومية، وبوابك المصنع طموح المملكة بتطوير صناعة سيارات تنافسية تغطي الطلب المحلي إلى جانب دعم التصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.

ويسهّل مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات

21.5% من مستخدمي الإنترنت في المملكة يستخدمون الذكاء الاصطناعي



يشهد قطاع الإنترنت في المملكة تحولاً رقمياً متسارعاً، مدفوعاً بتنامي الوعي التقني وتوسع البنية الرقمية، وأظهر تقرير "إنترنت السعودية 2024" الصادر عن هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، أن 21.5% من مستخدمي الإنترنت في المملكة يستخدمون تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمختلف أنواعها.

وأوضح التقرير أن الفئة العمرية بين (20) و(29) عامًا تُعد الأكثر استخدامًا لأدوات الذكاء الاصطناعي بنسبة بلغت (27.3%)، مما يعكس وعي هذه الفئة بدور التقنيات الحديثة في تحسين جودة الحياة على المستويات المهنية والتعليمية والترفيهية. وسجلت منطقة تبوك أعلى نسبة استخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي بين مناطق المملكة بنسبة بلغت (30%)، تلتها منطقة الرياض بنسبة (27.7%)، ثم المنطقة الشرقية بنسبة (26.4%)، والقصيم بنسبة (25.7%)، في دلالة على جاهزية البنية التحتية الرقمية وانتشار الخدمات التقنية المتقدمة في مختلف مناطق المملكة.

ويبين التقرير أن الفئة العمرية من (10) إلى (19) عامًا سجلت نسبة استخدام بلغت (26.4%)، ما يشير إلى توجه مبكر من الجيل الناشئ نحو تبني هذه الأدوات، خاصة في المجالات التعليمية والإبداعية.

وفي المقابل، أظهرت البيانات انخفاضاً تدريجياً في نسب الاستخدام مع التزايد في العمر، ولم تتجاوز النسبة بين من تزيد أعمارهم على (60) عامًا حاجز (6.2%)، مما يبرز الحاجة إلى مبادرات توعوية تساهم في ردم الفجوة الرقمية.

وأكد التقرير أن انتشار استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مدعوم بتوفر تطبيقات متنوعة تشمل الترجمة الذكية، والمساعدات الافتراضية، وتوليد المحتوى، وتحليل البيانات، وهو ما يعزز مكانة المملكة كبيئة محفزة للابتكار والتحول الرقمي.



خدمة مكانك

نعمل على انجاز وتسهيل جميع خدمات المشتركين
في مكانك اعتمد توقيعك وحدث بيانات منشأتك
في أي وقت واينما كنت عند طلبك للخدمة.

عبر منصة بوابة اعمالك

mybusiness.chamber.sa

ربط ميناء الملك عبدالعزيز والجبيل التجاري بـ 12 ميناء إقليمي وعالمي

المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا، ومحور ربط القارات الثلاث.

يُذكر أن ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري يُمثّلان ركيزتين أساسيتين في منظومة الموانئ على ساحل الخليج العربي، لما يتمتعان به من قدرات تشغيلية متطورة وخدمات متكاملة، تسهم في تسهيل حركة التجارة ودعم توجه المملكة نحو الريادة اللوجستية إقليميًا وعالميًا.

موانئ
MAWANI
الهيئة العامة للموانئ
SAUDI PORTS AUTHORITY

شيفا وموندرا وفيزينجام بالهند، وسينيس بالبرتغال، وفالنسيا بإسبانيا، وجويا تاورو وجنوة بإيطاليا، وبرشلونة وملقا بإسبانيا، بطاقة استيعابية تصل إلى 14,000 حاوية قياسية. ويأتي ذلك ضمن جهود "موانئ" لرفع تصنيف المملكة بمؤشرات الأداء العالمية، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية بميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري، بما يدعم حركة الصادرات الوطنية، تماشيًا مع مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، بترسيخ مكانة

أعلنت الهيئة العامة للموانئ "موانئ" عن إضافة خدمة الشحن الجديدة "Himalaya Express" التابعة لشركة "MSC" إلى ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري، وذلك لدعم الصادرات الوطنية، وتأكيد المكانة التنافسية للميناءين على المستويين الإقليمي والدولي.

وتعمل خدمة الشحن الجديدة على ربط ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام والجبيل التجاري بـ 12 ميناءً إقليميًا وعالميًا، تشمل موانئ جبل علي وأبوظبي بالإمارات، وحمد بقطر، ونها



الوفود التجارية

تساهم في ربط المنشآت المحلية بالدولية

▲ خلق تعاون مستمر مع الجهات
والهيئات الحكومية المختلفة
▲ توسيع الفرص الاستثمارية
خارج وداخل المملكة

▲ جذب مزيد من التعاون والتبادل التجاري
بين مجتمع الأعمال السعودي والشركات
والمؤسسات الدولية
▲ إيجاد قنوات اتصال مستمرة مع السفارات
والملاحقيات التجارية بالمملكة

للتواصل: ic@rdcci.org.sa

ريادة الأعمال تنطلق بالإلهام وتستديم بالأنظمة

الاستراتيجي أو ضعف فهم الأسواق المستهدفة، بينما تبرز النجاحات حين يندمج الإبداع مع الكفاءة الإدارية. ويتطلب تطوير أنظمة فعالة تدريباً مستمراً على أساليب الإدارة الحديثة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

في هذا السياق، يغدو التعليم والتدريب عنصراً جوهرياً لتسليح الرواد بالمعرفة والمهارات لإدارة أنظمتهم بكفاءة، إذ من دون قاعدة معرفية يصعب إدراك تحديات السوق أو استغلال الفرص، فتبرز أهمية البرامج التعليمية المتخصصة المواكبة لاحتياجات البيئة التجارية.

خلاصة القول: تنطلق ريادة الأعمال بالإلهام وتتجذر بالأنظمة؛ فالشرارة تشعل الفكرة، والأنظمة تضمن التنفيذ والاستدامة. إن تحقيق التوازن بينهما يقود إلى النجاح، ويبرز قيمة التخطيط والتنظيم إلى جانب الإبداع، وعلى الرواد بناء بيئات عمل متكاملة تحقق الطموحات.



تتبع ريادة الأعمال مكانة رفيعة، إذ تُعد ركناً للنمو والتنمية. ويبرز رائد الأعمال كشخصية ملهمة تدفعها رؤى وطموحات لتغيير الواقع، لكن الإلهام وحده لا يكفي لاستدامة المشاريع وتحقيق النجاح؛ فالس جانب الرؤية الطموحة يلزم عمل منظم يدعم الإبداع ويعزز الابتكار. الإلهام هو القوة الدافعية الأولى التي تُحرك الفكرة؛ فالعقول الإبداعية التي تفكر خارج الصندوق ترى الفرص حيث لا يراها الآخرون. ويستمد الرواد أفكارهم من تجارب حياتية أو مشكلات مجتمعية أو طموحات تسعى لتحسين الواقع، وحين تلقى هذه الرؤى دعماً تصبح الشرارة التي تشعل فتيل الابتكار.

لكن بعد إطلاق المشروع يتضح أن الإلهام لا يكفي؛ فنمو الفكرة يحتاج إلى أنظمة إدارية فعالة تضمن التشغيل وتوزيع المهام وتنظيم الموارد مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP). فالحماس والرغبة لا يضمنان النجاح ما لم تُدعم باستراتيجيات عمل مدروسة وأنظمة قادرة على الاستمرار والتكيف مع تغيرات السوق. يؤكد المتخصصون أن نجاح المشاريع يقوم على توازن بين دوافع الإلهام وأنظمة العمل؛ فالإلهام يدفع إلى الابتكار، بينما تمنح الأنظمة الاستقرار وتحول الابتكار إلى ممارسة قابلة للتطبيق. أما المشاريع التي تعتمد على الإبداع من دون أنظمة متابعة وتنظيم، فتواجه تحديات قد تفضي إلى الانهيار.

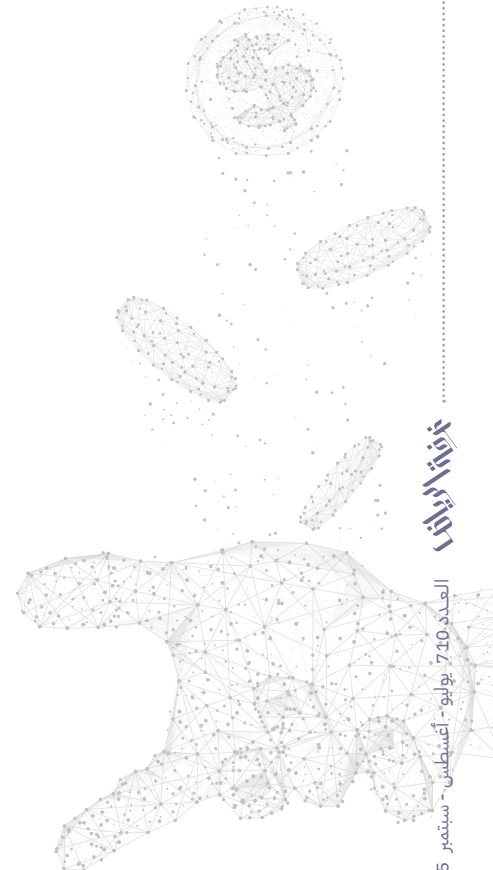
وتُعد رؤية المملكة 2030 مثالاً على تحويل الإلهام إلى برامج واقعية تعيد تشكيل الاقتصاد وتعزز تنافسيته؛ إذ برهن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء أن الإلهام حين يقترن بآليات تنفيذ شفافة وكفاءة يطلق مسارات نمو متوازنة ويُحدث نقلة تاريخية، وهو ما تجسده مسارات الرؤية الملهمة للشباب.

ومن أبرز تحديات البدايات لدى الرواد تحقيق التوازن بين الإبداع والعمليات؛ فقد وجدت أبحاث أن مشاريع صغيرة تفشل لنقص التخطيط



عبدالله بن عبدالمجيد الجريسي

عضو لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات





خدمات مركز البحوث والمعلومات

- ▲ اعداد ونفيذ الدراسات والبحوث الاقتصادية
- ▲ اعداد وتقديم مؤشرات اقتصادية
- ▲ اعداد وتنفيذ أوراق عمل
- ▲ اعداد وتنفيذ تقارير اقتصادية
- ▲ اعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وتحليل نتائجها
- ▲ اعداد نشرة معلوماتية ربعية
- ▲ تقديم إحصائيات حول قطاع الاعمال والأنشطة التجارية.
- ▲ ارشاد المستفيدين بالإجراءات المطلوبة للمنشآت والأنظمة ذات العلاقة بقطاع الاعمال.

اعرف أكثر:

chamber.sa | 920004565



أحجار الوطن WATAN STONES



- من قلب الجبل،
إلى قلب مشروعك
- الجودة تبدأ من أول حجر
- لكل حجر حكاية،
ولكل تصميم توقيع
- واجهتك تعكس ذوقك

- حين يلتقي الفن بالحجر
- فخامة تُنحت في الحجر
- تفاصيل تنطق بالأصالة

- صنّع ليدوم،
وَصُمم ليُبهر
- نعمل بإتقان، نُركب
الحجر كأننا نرسم
لوحة فنية

www.watanstones.com

